مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٤٨٧

الخميس، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كارديناس	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد غراف تزو رانتزاو
	اندونيسيا	السيد وينسومورتي
	إيطاليا	السيد مارتينو
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد مونيامبيتا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	عـُمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد ايواه
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/6)

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): **أود، في بداية الجلسة، أن أعتذر لجميعكم على التأخير في بدء الجلسة، وأن أنوه بوجود وزير شؤون خارجية إيطاليا، سعادة السيد أنطونيو مارتينو، على طاولة المجلس. فبالنيابة عن المجلس، أرحب به ترحيبا حارا.**

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/6)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): **أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي باكستان والبوسنة والهرسك وتركيا وكرواتيا وماليزيا ومصر، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.**

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد ماركر (باكستان) والسيد محمد شاكربيه (البوسنة والهرسك) والسيد باتو (تركيا) والسيد نوبيلو (كرواتيا) والسيد ثاناراجاسنغام (ماليزيا) والسيد العربي (مصر) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): **تلقيت طلبا مؤرخا ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ من السفير دراغومير ديوكيتش لمخاطبة المجلس. وأقترح، بموافقة المجلس، دعوته إلى مخاطبة المجلس في سياق مناقشة البند المعروض علينا.**

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يعرض فيها تقرير الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، الوثيقة S/1995/6.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/21 **التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا وإيطاليا والجمهورية التشيكية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.**

لقد تلقى أعضاء مجلس الأمن نسخا عن رسالة مؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة يعرض فيها مذكرة من فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وستصدر الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن S/1995/30.

المتكلم الأول ممثل البوسنة والهرسك الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد شاكربيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أرحب بكم في منصبكم الجديد، وأن أتقدم إليكم بأحر تمنياتنا بشهر ناجح، وبتعاوننا الكامل معكم في مساعي مجلس الأمن تحت قيادتكم. واسمحوا لي أيضا أن أنوه بالالتزام القادر والصادق للممثل الدائم لرواندا بمنصب رئيس مجلس الأمن للشهر الماضي، واسمحوا لي أخيرا أن أنوه بوجود وزير الشؤون الخارجية في إيطاليا. البلد المجاور والصديق لجمهورية البوسنة والهرسك، وأن أرحب به في هذه القاعة.**

معروض على مجلس الأمن مشروع قرار وارد في الوثيقة S/1995/21، **يرمي إلى تمديد تخفيف الجزاءات المتخذة وفقا للقرار ٩٤٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ أيلول/**

سبتمبر ١٩٩٤ فيما يتعلق بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لفترة مائة يوم أخرى.

إن الدروس التي استخلصناها في فترة المائة يوم الأخيرة تجعل من اللازم علينا ألا نكرر الأخطاء، لأن ما من هدف من الأهداف التي هي وراء القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) قد تحقق.

في الوقت نفسه، فقد وضع القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) مسارا بات من بالغ الصعوبة عكسه اليوم. ومحاولتنا لن ترمي إلى القبول بهذا المسار، أو بالأخطاء، بل إلى القيام إلى أقصى حد بإنقاذ ما يمكن إنقاذه مما يتضح أنه جهد مآله الفشل.

لقد اتخذ القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) بتصويت أقل من إجماع، بغية تحقيق الأهداف التالية على الأقل:

أولا، تشجيع من يسمون بالصرب البوسنيين على قبول خطة السلم التي أعدها فريق الاتصال عن طريق مكافأة نظام بلغراد على خطوات اتخذها ترمي إلى قطع الطريق على من يسمون بالصرب البوسنيين أو صرب بالي، ومن ثم عزلهم.

ثانيا، الحد من الموارد المتاحة لمن يسمون بالصرب البوسنيين لمواصلة حملاتهم العسكرية وعدوانهم بدلا من القبول بهذا السلم.

ثالثا، تشجيع نظام بلغراد على اتخاذ خطوات إضافية لتهيئة بيئة مناسبة لسلم ثابت وعادل، وعكس الآثار المترتبة على دور بلغراد المحوري باعتبارها معتدية على جمهورية البوسنة والهرسك.

وما أخشاه هو أننا يمكن أن نتفق جميعا على أنه لم يتحقق أي من الأهداف السالفة الذكر. بل الواقع أن العكس هو الصحيح، وهناك دليل على وجود نتائج عكسية. وأسباب ذلك كثيرة.

وبالقطع يمكننا أن نقول إن دوافع البعض الذين أيدوا القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، والأهم من كل شيء، المنهجية المنشأة بموجب ذلك القرار، لا تتسق مع الأهداف والأغراض المعلنة.

بل إن الآليات الموضوعة بموجب القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) لرصد الحدود وتنفيذ الأهداف المعلنة كانت معيبة وغير كافية منذ البداية. فهذه الآليات الموضوعة، بحكم عدم كفايتها، كفلت الامتثال لمشاهدة عدم الامتثال والابلاغ عنه.

ونتيجة لذلك، استطاع نظام بلغراد أنه يسيء استغلال المراقبين الدوليين الممتدين عبر مسافات مفرطة، ليواصل ترديد ادعائه بعدم المسؤولية، بينما هو في الحقيقة مستمر في سكب الوقود على النار التي أشعلها في جمهورية البوسنة والهرسك. وأقول عرضا إنني لا استخدم لفظة "الوقود" على سبيل التشبيه. فهذا الوقود بعينه الذي ينقل في ظل الاشراف الأعمى للرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة هو الذي سمح لتحالف الصرب الكروات والبوسنيين المزعوم بارتكاب عدوانهم على منطقة بيهاتش، واحتلال منطقتها الآمنة وتعريض أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية للخطر والمعاناة بل وحتى الموت.

والحقيقة الواقعة هي أن قرارا لمجلس الأمن قد اغتصب لتخريب أهدافه المعلنة وتقويض غيره من قرارات وولايات مجلس الأمن، وتعريض أمن أفراد الأمم المتحدة للخطر.

ومع ذلك، لا نود أن نربط القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) بالدوافع السلبية والتخريبية وحدها، لأننا نؤمن بأن العديد ممن أيدوا اعتماده كانت نواياهم صادقة.

انطلاقا من هذه الروح، نرحب بعناصر مشروع القرار التي تستهدف تعزيز فعالية بعثة رصد الحدود ومنهاجيتها للابلاغ.

كما نرحب بالتوضيح البالغ - وإن لم يكن كذلك، فيما يبدو، بالنسبة للجميع - الذي يقضي بعدم السماح بمرور شحنات السلع أو الأفراد عبر أو الى جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا إلا بإذن من حكومتيهما. وهذا، فيما يبدو، هو أبسط عناصر احترام القانون الدولي، ولكن من الواضح أنه ليس كذلك بالنسبة لمن وضعوا اعتباراتهم الشخصية فوق سيادة

الجمهوريتين وسلامتهما الاقليمية، وسلطة قرارات مجلس الأمن، وبالذات القرار ٨٢٠ (١٩٩٣).

وفيما يتعلق بصياغة مشروع القرار المعروض علينا، نود أن نوضح أن جمهوريتنا توافق على جميع شحنات الامدادات الانسانية الأساسية التي لا تمس بسلامتنا الاقليمية وسيادتنا.

ومن المؤسف، رغم ذلك، أن تأييدنا للتغييرات والتحسينات في القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) لابد من أن يرتهن بالعوامل التالية:

أولا، هل يمكن تصحيح منهاجية رصد الحدود - أو بشكل أدق - نظام الابلاغ عن رصد الحدود، إن كان به حقا عيب أساسي؟ على الرغم من اننا نؤيد الأهداف المعلنة الكامنة وراء القرار، فإننا مضطرون الى مواصلة الشك في تطبيقه.

وعليه، فعندما تعرض المنهجية على المجلس لمراجعتها في المرة القادمة - يوم ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ أو قبل ذلك - نوصي المجلس بأن يضع منهجية جديدة من شأنها، أولا، ألا ترصد الصرب الذين يفترض أنهم يرصدون الحدود، بل ترصد الحدود فعلا؛ وثانيا، أن تزود قوة الرصد الدولية بالموارد والقوة البشرية الكافية، وبالقطع أكثر من المئتي فرد المجهزين حاليا تجهيزا غير كاف للمراقبة الفعلية لحدود تمتد ٥٠٠ كيلومتر تقريبا؛ وثالثا، أن تكون مفوضة على النحو الواجب تحت الهيكل القيادي المناسب والسلطة اللازمة، بما يتسق مع ولاية تستهدف حقا إغلاق الحدود أو رصدها.

إن المنهجية الحالية الموضوعة لردع انتهاكات الحدود البوسنية مع صربيا هي منهجية حمقاء. وهي أشبه ما تكون بالسماح للجرذان الكبيرة بحراسة الجبن من الفئران الصغيرة، بينما يطلب من قط قصير النظر أن يبلغ عن مقدار الجبن المسروق، وعمن يسرقه، ومنطق هذه المنهجية يتجلى بمجرد أن نفهم أن القط هو الذي يملي الشروط لتوفير الأدلة على وجود المتهم بعيدا عن مكان الجريمة واثبات براءته. وحتى إذا كان بوسع القط الأعمى أن يشتم رائحة الجبن من أنفاس الجرذ، فإنه لا يستطيع أن يبلغ أنه رآه فعلا يسرق الجبن.

ولا يليق بمجلس الأمن حقا أن يهبط الى المستوى الذي يجعله تحت إمرة الجرذ الذي سبق واعترف فعلا بارتكاب جرائم سابقة، لأن بإمكانه قطعا أن يضمن على الأقل أن يكون القط بنظارات.

ثانيا، لا يمكن لمجلس الأمن أن يستمر من الآن فصاعدا ولمائة يوم أخرى، في تعزيز مكافأة نظام بلغراد بتخفيف آخر للجزاءات، ما لم يتخذ نظام بلغراد أبسط خطوة أساسية بأن يبدأ في الرجوع عن أيديولوجيته المنحرفة المتمثلة في صربيا الكبرى التي ابتدعها ومازال يغذيها.

ولا يجوز السماح لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في المستقبل بأن تستفيد من ادعائها لنفسها بأنها تعزز السلم مع جيرانها، الى أن تعترف لجيرانها - جمهورية البوسنة والهرسك وجمهوريات يوغوسلافيا السابقة الأخرى - بسيادتهم وسلامتهم الاقليمية.

إن عدم اعتراف نظام بلغراد بجيرانه واستمرار الوضع الراهنة يسمحان له إلى ما لا نهاية بالمرافعة في قضية أمام جمهور المشاهدين الدولي، وأن يحتفظ في الواقع بهويته فوق - القومية، ويغذي في الوقت ذاته رؤياه الخاصة بصربيا الكبرى.

أخيرا، ستظل عملية السلم الشاملة التي يفترض نظريا أن يدعمها مشروع القرار، في طور السبات، ما دام الصرب الكروات يواصلون ارتكاب العدوان عبر الحدود، ويحتلون أجزاء من جمهورية البوسنة والهرسك في منطقة بيهاتش. والسبب المباشر في تسهيل هذا الانتهاك للسلامة الاقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك ولسيادتها هو إساءة استخدام القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، والتضليلات التي أدت الى اعتماده.

إن من يسمون بالصرب الكروات والبوسنيين ما كان باستطاعتهم تنفيذ هجومهم المنسق على منطقة بيهاتش ومنطقتها الآمنة، لولا الوقود والمعدات الأخرى التي نقلت الى المهاجمين كجزء من سوء استخدام بعثة الرصد المنشأة عملا بالقرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، أو بسبب تجنبه كلية.

وبالتأكيد نتساءل أيضا الى أي مدى ستقودنا تضليلات أخرى الى تصديق أن من يدعون الصرب الكروات أصبحوا متواطئين بالكامل في الهجوم المنسق على بيهاتش دون تغاضي بلغراد، إن لم يكن بدعمها المباشر.

وأيا كانت التضليلات الكامنة وراء المسار المحدد في القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) وأيا كانت العيوب التي قد تعرض للخطر قدرة السفينة على الملاحة، فإنها سفينة أجراها مجلس الأمن في مسارها، ونحن بالتالي ركابها، سواء عن قصد أو غير قصد. ونحن بالتالي لا نسعى الى احداث ثقوب في بدن هذه السفينة، بل إننا، على العكس من ذلك، سنسعى، شأننا شأن أي راكب، الى تفريغ المياة وسد الثقوب وإبقاء السفينة في مسارها.

ومع ذلك، يتعين على مجلس الأمن أن يتحمل المسؤولية عن ضمان تنفيذ أهداف القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) وسد الثقوب بالشكل الكافي، والا سيكون من الضروري عكس مسار السفينة بالاعتراف بأن جهد مجلس الأمن هذا كان - على أقل تقدير - سابقا لأوانه.

كلمة تحذير أخيرة أقولها ونحن نبدأ المائة يوم المقبلة: لقد بدأت الجرذان بالفعل تهجر السفينة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل كرواتيا وأعطيه الكلمة.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي وأن أؤكد لكم أن وفدي ملتزم تماما بمساعدتكم في المسائل الهامة العديدة التي ستطرح أمام المجلس، ولاسيما تلك المتصلة بكرواتيا وجيرانها.

وأود أيضا أن أتقدم بثناء وفدي للممثل الدائم لرواندا على الطريقة القديرة التي قاد بها عمل المجلس أثناء كانون الأول/ديسمبر.

كما يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليرحب بوزير خارجية ايطاليا سعادة السيد أنطونيو مارتينو، الذي هو ممثل رفيع المكانة لدولة مجاورة صديقة.

ترحب كرواتيا بمشروع القرار المعروض على المجلس. ويتضمن المشروع عناصر ستكون ذات فائدة عظيمة لعملية السلام في كرواتيا وفي المنطقة عموما. كما يتضمن عناصر ينبغي أن تعزز مصداقية المجلس، إثر التقارير والقرارات المتصلة بالنقل غير المشروع للوقود الى الأراضي المحتلة في كرواتيا من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ومشروع القرار هذا يخفف بعض قلقنا إزاء كون المجتمع الدولي ليس عازما بما فيه الكفاية في بحثه عن سلام دائم في المنطقة.

إن الفقرة ٣ من مشروع القرار تمد إغلاق الحدود اليوغوسلافية - البوسنية ليشمل كرواتيا. فمن الآن فصاعدا، لن تتمكن بلغراد من إرسال المساعدة غير الانسانية الى الأراضي المحتلة في كرواتيا، عن طريق حدود البوسنة والهرسك، دون مضاعفات. واذا اختارت سلطات بلغراد انتهاك الفقرة ١٢ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، بهذه الطريقة، فلن يكون هناك خيار أمام المجلس سوى إعادة فرض الجزاءات التي علقت بموجب قراره ٩٤٣ (١٩٩٤).

لقد اتخذ قرار المجلس في هذا الشأن بنفس المبادئ الموضوعة في الاعتبار عندما أدرجت الفقرة ١٢ في القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) في المقام الأول - للتأكيد من جديد على سيادة كرواتيا على كامل أراضيها؛ والنهوض باعادة الاندماج الاقتصادي بين الحكومة والسلطات الصربية المحلية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في كرواتيا؛ واحترام المواطنين الكرواتيين في المناطق المشمولة بالحماية من نظام الجزاءات المفروض على القائم بالاحتلال، ألا وهو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). بل إن إعادة إنفاذ هذه الفقرة تمثل التزام المجلس بروح ونص ذلك القرار. ونرحب بقرار المجلس بصورة خاصة في الوقت الذي تسعى فيه حكومتي إلى تنفيذ اتفاق إعادة الاندماج الاقتصادي المبرم في ٢ كانون الأول/ديسمبر مع نفس السلطات المحلية الصربية.

بيد أن توسيع اغلاق الحدود ليس كاملا. فالحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والقطاع الشرقي من مناطق كرواتيا المشمولة بحماية الأمم المتحدة مازال يمكن أن تستخدمها بلغراد دون محاذير. ويتعين على أعضاء المجلس أن يأخذوا

هذا في اعتبارهم في سياق الاستعراض التالي للمسألة، الذي سيجري في مجر ١٠٠ يوم. وهذا قد يكون ممكنا تماما، بما أن موارد انسانية ومالية كبيرة ستطلق من كرواتيا حوالي ذلك الوقت، بالنظر الى قرار حكومتي اليوم بشأن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية. وبذلك ستكون هناك استخدامات بديلة لموارد القوة. إن الاغلاق الكامل للحدود بين صربيا والجبل الأسود وبين كرواتيا بهذه الطريقة سيعزز عملية السلم في كرواتيا.

إن قرار حكومتي بشأن قوة الأمم المتحدة للحماية، وهو قرار نقل الى الأمين العام هذا الصباح، والى مكتبكم، سيدي الرئيس، عصر اليوم - يأخذ في الاعتبار التام شواغل المجتمع الدولي ومصالحه فيما يتصل بالمنطقة. وفي هذه المناسبة، سأؤكد ببساطة على عبارات رئيسي - بأن مجلس الأمن يمكن أن يكون على ثقة تامة من أن كرواتيا ستتصرف بأسلوب يتماشى مع سياستها البناءة القائمة منذ أمد طويل حيال المنطقة.

وستواصل كرواتيا تأييد عمل المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة والبحث عن حل سياسي يتطابق مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وفي اطار زمني معقول. وسنواصل التفاوض بشأن الخطة السياسية Z-4 لكرواتيا مع فريق الاتصال. وسنستمر في العمل على تفنيذ الاتفاق الاقتصادي المبرم في ٢ كانون الأول/ديسمبر بمساعدة المجتمع الدولي. ولكننا لن نسمح بضم أي جزء من أراضينا السيادية.

ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي، في الشهور القادمة، من اغتنام الفرصة لمساعدة كرواتيا في اعادة دمجها لأراضيها المحتلة بطريقة سلمية ومؤاتية. إن مشروع القرار المعروض على المجلس يعطينا أملا كبيرا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بمقدمي مشروع القرار على عملهم الجاد والبارع.

إن كرواتيا التي يعول عليها ستتمكن أيضا بهذا الشكل من الاضطلاع بدور أهم في تحقيق توازن القوى المرغوب فيه في المنطقة، وهو توازن مازال ضروريا بسبب رفض طرف واحد لخطة فريق الاتصال للبوسنة والهرسك. والحل السياسي للبوسنة والهرسك لا يبدو محتملا في المستقبل القريب. ولكن بمعالجة الحالة في كرواتيا أولا يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد البوسنة والهرسك، على المدى القصير، وذلك بتهيئة ظروف التوازن المرغوب فيها لمتابعة خطة فريق الاتصال للبوسنة والهرسك. ومشروع القرار خطوة صغيرة ولكن هامة في ذلك الاتجاه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية):أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل تركيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أيما سرور أن أهنئكم، سيدي، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. ونحن على ثقة من أن المجلس تحت قيادتكم القديرة سيضطلع بمسؤولياته بنجاح.

كما أود أن أشيد بالسفير باكوراموتسا ممثل رواندا على أدائه الكفؤ بوصفه رئيسا للمجلس في الشهر الماضي.

ويسرني سرورا عظيما أن أرحب بوزير خارجية ايطاليا، البلد الصديق والحليف.

في مناسبات عديدة أعربنا أمام هذا المجلس عن آرائنا حول المأساة الجارية في البوسنة. ولا أعتزم أن أكررها. سأقتصر اليوم في بياني على الاعراب عن أملنا في ألا يبقى الاتفاق على الوقف الكامل لأعمال القتال في البوسنة والهرسك مجرد اتفاق على ورق، بل أن يصبح خطوة أولى صوب تحقيق سلم عادل ويعول عليه. وتحقيقا لهذه الغاية، لا ينبغي السماح بأن يؤدي هذا الاتفاق بأي حال الى تجميد يمكن أن يقوض تقويضا خطيرا فرص السلم العادل والمعول عليه. ولهذا نعتقد أنه قد آن الأوان لفرض ضغوط ذات مصداقية على صرب البوسنة لارغامهم على قبول خطة السلام بلا شروط. ولابد من ممارسة هذا الضغط دون مزيد من التأخير.

من سوء الطالع أن هناك تقارير بأن العدوان الصربي مازال مستمرا في منطقة بيهاتش وما حولها. وما يسمى بقوات "أبدك" وصرب كرواتيا لا ينبغي السماح لها بانتهاك هذا الاتفاق والحدود بين كرواتيا

والبوسنة والهرسك. إن تورط صرب كرواتيا في العدوان دليل واضح على تحدي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فالقراران ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) يحددان بوضوح ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية إزاء المناطق الآمنة. والقوة ملتزمة بحماية المناطق الآمنة. والتنفيذ التام لهذه الولاية ما زال ضرورة بالغة الالحاح والحيوية. وفي هذا السياق، نرحب باقتراح قائد القوة الخاص بتعزيز قوة الحماية بغية تميكنها من الاسهام على نحو أفضل في تنفيذ الاتفاق الخاص بالوقف الكامل للأعمال القتالية. وينبغي أن يكتمل تعزيز قوة الحماية في أقرب وقت ممكن.

إن لدينا تحفظات جادة بشأن مشروع القرار. فآلية الرصد المنشأة بموجب القـــرار ٩٤٣ (١٩٩٤) ليست فعالة. ومازال هناك ٢٠٠ مراقـب فحسب في البعثة. ونتيجة للنقص في العنصر البشري لرصد حدود طويلة، فان فعالية ومصداقية المراقبين مشكوك فيهما كثيرا.

ومن ناحية أخرى، صحيح أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) يمكن أن تضطلع بدور هام في اقناع قوات كارادزيتش بقبول خطة السلام. لقد استند اتخاذ القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) الى الافتراض التفاؤلي بأنه لو شجعت صربيا والجبل الأسود فانها يمكن أن تؤدي دورا مفيدا تحقيقا لهذا الغرض. ولكن انقضى ١٠٠ يوم والصـــرب يواصلون تحديهم لارادة المجتمع الدولي. ومازالت خطة السلام تنظر أن يقبلها صرب البوسنة.

وخلال هذه الفترة شهدنا أيضا دورة جديدة من العدوان ضد منطقة بيهاتش الآمنة شارك فيه صربيون من كرواتيا أيضا.

وبالرغم من ادعاء صربيا والجبل الأسود بأنها أغلقت حدودها مع المناطق التي يستولي عليها الصرب من البوسنة والهرسك، ورغم الشهادة التي وفرتها بعثة مراقبة الحدود التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، تعترف مصادر دولية مستقلة عديدة بأن الحدود لا تزال تنتهك عن طريق نقل مواد استراتيجية وأفراد. ومما يتسم بأهمية قصوى أن تعزز آليات المراقبة وأن يزاد عدد المراقبين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ينظر بجدية في المصادر الثالثة المستقلة.

فضلا عن ذلك، بعد أن درسنا تقرير الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، علمنا مرة أخرى أن بعثة مراقبة الحدود وافقت - بتوجيه من الرئيسين المشاركين - على إيصال شحنات من الوقود إلى من يسمُّون صرب كرواتيا. وهذا انتهاك واضح لوحدة أراضي وسيادة جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا، وأيضا للقرار ٨٢٠ (١٩٩٣). إن شحنات الوقود هذه هي التي مكنت صرب كرواتيا من مواصلة عدوانهم ضد منطقة بيهاتش الآمنة. ولذلك، نأمل أن يسهم اعتماد مشروع القرار هذا - على الأقل - في وقف هذه الشحنات. ونحن نتطلع أيضا إلى تعزيز الآليات لوقف الانتهاكات والإبلاغ عنها.

في الختام، أحث الجانب الصربي مرة أخرى وبشدة على قبول خطة السلام دون قيود.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل مصر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): السيد الرئيس اسمحوا لي في البداية بأن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي، ونحن على يقين من أن حكمتكم ومهارتكم القيادية المعروفتين لنا جميعا ستقودان المجلس إلى نتائج مثمرة في معالجته للقضايا الدولية الهامة المطروحة أمامه، كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى سلفكم الممثل الدائم لرواندا على الجهود التي قام بها خلال رئاسته للمجلس الشهر الماضي. كذلك أود أن أشارك في الترحيب بوجود وزير خارجية إيطاليا بيننا اليوم.

إن وفد مصر لن يعرض اليوم إيضاحا أو شرحا إضافيا لأبعاد الموقف الراهن المتدهور في البوسنة والهرسك، فالصورة واضحة أمام الجميع. وسوف يكتفي وفد مصر بأن يسترعي أنظـــار المجلـــس ويذكره بما سبق أن طالبت به مصـــر ودول أخـــرى كثيرة مرارا وبالنسبة إلى: أولا، ضرورة مراجعة مجلس الأمن لقراراته العديدة الصادرة بشأن البوسنة والهرسك - وهي اليوم حوالي ٦٠ قرارا - وغالبيتها صادرة في إطار الفصل

السابع ولم تنفذ أحكامها، وينبغي على المجلس أن ينظر في اتخاذ إجراء فعال وحاسم وفوري لوضع مطالبه التي أقرها في الماضي بموجب تلك القرارات موضع التنفيذ، وذلك قبل إصدار قرارات إضافية جديدة؛ ثانيا، الالتزام الأساسي للمجتمع الدولي - الذي يمثله المجلس - بمعالجة المسببات الحقيقية للمشكلة الراهنة في البوسنة والهرسك، وليس الاقتصار على إحدى ظواهرها.

لقد كانت لدينا تحفظات عندما أصدر المجلس قراره رقم ٩٤٣ (١٩٩٣) بالتخفيف الجزئي للعقوبات، وما زالت هذه التحفظات قائمة حيث لم يحدث تقدم ملموس في سبيل التسوية السياسية للصراع العسكري، بل على العكس، وقع عدوان صربي إضافي قام به "صرب كرايينا" ضد منطقة "بيهاتش" الآمنة وذلك في تحد صارخ لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي بأجمعه.

ومن جانب آخر فإن تقرير الأمين العام المعروض على المجلس بالوثيقة رقم S/1995/6 يتضمن إشارات إلى التسهيلات القائمة لمرور شحنات الوقود إلى الصرب في كرواتيا، وهذا يجري في الوقت الذي لم يمتثل فيه هؤلاء الصرب للإرادة الدولية، ولم تنسحب قواتهم من منطقة بيهاتش الآمنة، كما لم ينضموا إلى اتفاق الوقف الشامل للأعمال العدائية الذي أشرفت الأمم المتحدة على إبرامه بين كل من الطرف الصربي البوسني وحكومة البوسنة والهرسك.

إن مجلس الأمن قد سعى لسنوات عديدة إلى استخدام أدوات مختلفة للضغط على الطرف المعتدي المتسبب في اندلاع واستمرار الصراع العسكري، وكانت العقوبات إحدى الوسائل الفعالة التي استخدمها المجلس، لذلك فإن المطلوب من الصرب الوفاء بالتزامات متكاملة أحد شقيها هو قطع الإمدادات عن صرب البوسنة والهرسك، والشق الآخر هو ممارسة الضغوط المؤثرة عليهم للتجاوب مع الجهود الدولية وقبول خطة السلام التي طرحت من مجموعة الاتصال الدولية مقرونة بالتعهد بفرض تدابير عقابية دولية على الطرف المتعنت الذي يرفض قبولها.

ومع ذلك، فالطرف الصربي ما زال عند موقفه المتشدد، وحكومة البوسنة، على الجانب الآخر، قبلت العرض الدولي المقرون بالتعهدات الدولية، كما قبلت وقف إطلاق النار وفقا لمطالب الأمم المتحدة، ومن هنا ينبغي أن يتدخل المجتمع الدولي لوضع خطة التسوية موضع التنفيذ الفعلي، ومواصلة الضغوط الدولية، بما في ذلك استمرار سريان العقوبات حتى يمتثل الطرف الرافض للشرعية الدولية.

إن الموقف الدولي ينبغي أن يستند إلى مبادئ الشرعية الدولية ويجب ألا يقدم المجتمع الدولي الخطة تلو الخطة لمجرد رفض الطرف الصربي، لما يعنيه ذلك من أن الصرب يعلمون أن الرفض والتعنت سوف يجازيان لأن الخطوة التالية ستكون عرض خطة جديدة تتضمن تنازلات إضافية لصالحهم.

لذلك، فإن وفد مصر يناشد المجلس بإصدار قرار بنشر قوات مراقبة عسكرية دولية على طول الحدود بين جمهورية البوسنة والهرسك من جانب، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سابقا (صربيا - الجبل الأسود) من جانب آخر، لتكون أكثر قدرة على توفير المراقبة الحقيقية والفعالة التي تضمن التحقق من قطع صلة الدعم الفعلية بين صربيا والجبل الأسود وبين الصرب في البوسنة والهرسك.

إن مجلس الأمن مطالب الآن بأن يستأنف النظر في اتخاذ تدابير إضافية لتوفير الحماية الحقيقية اللازمة للمناطق الآمنة في البوسنة والهرسك باعتبارها البقية الباقية من أراضي الدولة الخاضعة لسيطرة الحكومة، وذلك كوسيلة احتياطية ومؤقتة إلى أن يتم التوصل إلى التسوية السلمية النهائية للصراع وإزالة آثار العدوان الأمر الذي لن يتحقق إلا بالتنفيذ الكامل والأمين للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وذلك حتى يسترد المجلس مصداقيته بفرض قواعد الشرعية الدولية في مختلف بقاع العالم على حد سواء وفي مواجهة كافة الدول دون أي تمييز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل باكستان وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على توليكم

رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وإذ حظيت بميزة العمل معكم في مجلس الأمن وسعدت بذلك، ليس لدي أدنى شك في أن خبرتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية ستقودان أعمال المجلس إلى نتيجة ناجحة للغاية. ونيابة عن وفد بلادي أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق التقدير لسلفكم الموقر السفير مانزي باكوراموتسا ممثل رواندا، على إنجازه لأعمال المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ باقتدار بالغ.

كما أود أن أعرب عن تحية وفد بلادي لوزير خارجية ايطاليا سعادة السيد انطونيو مارتينو والترحيب به.

يعرب وفد باكستان مرة أخرى عن قلقه العميق إزاء الحالة الخطيرة التي لا تزال سائدة في جمهورية البوسنة والهرسك. فبالرغم من جهود المجتمع الدولي الشاقة، لم يتم التصدي بعد للسبب الجذري لإطالة أمد تلك المأساة المؤسفة. ألا وهو بوضوح تام، عدوان الصرب البوسنيين على الحكومة الشرعية للبوسنة والهرسك. ومما يزيد من بشاعة هذه الأعمال رفض الصرب البوسنيين قبول خطة السلم المقدمة من فريق الاتصال المكون من خمس دول، وتحديهم المستمر لقرارات الأمم المتحدة، واستمرارهم في ممارستهم البغيضة "للتطهير الاثني".

لقد دأبت حكومة باكستان دوما، إلى جانب غيرها من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، على الاعتقاد بأن التدابير الصارمة والفعالة من جانب مجلس الأمن هي وحدها التي يمكن أن تصحح الحالة في البوسنة والهرسك. ونحن نعتقد أنه من الضروري انفاذ قرارات مجلس الأمن على نحو فعال، ولا سيما تلك التي تخول استخدام القوة والضربات الجوية. إذ أن الافتقار إلى الحسم في تنفيذ هذه القرارات بالكامل هو الذي شجع الصرب على تعنتهم، ومكنهم من مواصلة اعتدائهم على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

إن وفد بلادي الذي صوت ضد قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤)، قد فعل ذلك لأننا كنا نعتقد اعتقادا راسخا أنه ليس بإمكان عدد صغير من المراقبين أن يؤكد صحة ما لا يمكن تأكيد صحته.

وكون السلطات الصربية البوسنية تمكنت من مواصلة عدوانها العسكري يبرر، للأسف مخاوفنا السابقة.

لقد درس وفد بلادي بعناية رسالة الأمين العام (S/1995/6)، مع مرفقها، التقرير الوارد من المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. ونرى أن محتويات الوثيقة الأخيرة غير كافية ومثيرة للقلق على حد سواء. فالابلاغ عن قصور الموارد، في حين يتم الثناء على دقتها، هو أيضا، على نفس المنوال، تجريم إلى حد ما، وإذا ما أضيف إلى ذلك طبيعة الحدود وحقيقتها غير الفاصلة، عندئذ ستصبح الآثار منذرة بالسوء على نحو واضح، لذلك، يجب ألا تدهشنا التقارير الخاصة بتلقي الصرب البوسنيين لمساعدة عسكرية كبيرة.

لقد كانت حكومة باكستان تتوقع أن يفضي تمادي الطرف الصربي البوسني في رفض خطة السلم المقدمة من فريق الاتصال المكون من خمس دول إلى القيام فورا وعلى نحو تلقائي باتخاذ الإجراء الذي اتفق عليه فريق الاتصال ضد الطرف المتخلف عن التنفيذ. وفي الوقت ذاته، يجب ألا يُنسى أن الحكومة البوسنية قد قدمت، رغما عن الطابع المجحف للتسوية الإقليمية، موافقتها على خطة السلم.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يكرر قرار مؤتمر القمة الإسلامي السابع، الذي عقد في الدار البيضاء في الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والذي أعرب فيه عن معارضته لرفع الجزاءات عن صربيا والجبل الأسود، وكذلك لأي تخفيف لهذه الجزاءات إلى أن تنفذ صربيا والجبل الأسود الشروط التالية بالكامل: أولا، الاعتراف بجمهورية البوسنة والهرسك في إطار حدودها المعترف بها دوليا؛ وثانيا، قبول وضع قوات الأمم المتحدة على الحدود من أجل الرصد الفعال. وثالثا؛ تنفيذ خطة السلم المقدمة من فريق الاتصال المكون من خمس دول، بما في ذلك الانسحاب الكامل من جميع أراضي البوسنة والهرسك المحتلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل ماليزيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ثاناراغاسينغا (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونحن نرحب بالترتيبات التي قمتم بها لتحقيق مزيد من الشفافية في عمل المجلس. كما نرحب أيضا بهذه الفرصة لمناقشة التطورات المتصلة بالحالة في البوسنة والهرسك. كما نتوجه بعميق تقديرنا لسلفكم الممثل الدائم لرواندا.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، نود أيضا أن نرحب بحضور ومشاركة وزير خارجية ايطاليا.

لقد أوضح وفد بلادي بالفعل موقفنا فيما يتصل بالقرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، وقد قمنا بذلك في مناقشة المجلس الخاصة بهذه المسألة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وقد دفعنا بحجج قوية ضد اتخاذ ذلك القرار. وقد أصررنا، وما زلنا مصرين، على أن اتخاذه كان سابقا لأوانه، وأنه ليس من شأنه سوى مكافأة المعتدي.

وحتى الآن لم يتم الوفاء بالحد الأدنى للمتطلبات اللازمة لأي إعادة تقييم لنظام الجزاءات، وتلك المتطلبات هي اعتراف صربيا والجبل الأسود بالحدود الدولية لجمهورية البوسنة والهرسك، وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، بالإضافة إلى جمهورية كرواتيا وجميع دول جمهورية يوغوسلافيا السابقة الأخرى، وإنشاء آلية رصد كافية وفعالة، ومنع وصول الإمدادات العسكرية عبر حدود صربيا والجبل الأسود إلى الصرب البوسنيين. وما زلنا غير مقتنعين بأن الحدود قد أغلقت على نحو فعلي دون وجود آلية فعالة للتحقق الكامل من مثل هذا الإجراء. وهناك تقارير، بعضها مقدم من ممثلي دول فريق الاتصال الخمس، عن استمرار انتهاكات حدود جمهورية البوسنة والهرسك.

ونظرا لهذه الحالة، فقد يكون من الأنسب في الواقع لمجلس الأمن أن يعيد النظر ويتخذ تدابير لتعليق تنفيذ القرار ٩٤٣ (١٩٩٤). ونرى، أن أي استعراض من جانب المجلس لهذه المسألة ينبغي الاضطلاع به بعد تدارسه على نحو واف مع جميع الدول المعنية، بما فيها فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بالإضافة إلى حكومة البوسنة والهرسك. ونود أن نؤكد مجددا على إحساسنا العميق بالأسف إزاء حقيقة أن مجلس الأمن بالرغم من النداء الذي وجهته منظمة المؤتمر الإسلامي لإرجاء اعتماد القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) في أيلول/سبتمبر الماضي، لم يتمكن من القيام بذلك.

نود أن نذكر المجلس بأن العقوبات فرضت على صربيا والجبل الأسود في أعقاب العدوان الصربي الصارخ ضد البوسنة والهرسك والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبها. وهذا العدوان ما زال مستمرا، كما ينعكس في التطورات الجارية في منطقة بيهاتش. وعليه، يتعين على المجتمع الدولي أن يقاوم أي تخفيف للعقوبات ما دامت الشروط المنصوص عليها من جانب مجلس الأمن لم يتم الوفاء بها بالكامل، بما في ذلك إعادة الأقاليم التي احتلت بالقوة ومن خلال عمليات "التطهير العرقي".

ويود وفد بلادي أن يؤكد مجددا على الحاجة الماسة لتعزيز فريق المراقبة وذلك لتمكينه من الاضطلاع بواجباته بطريقة أكثر فعالية. ومن الواضح، أن نشر ٢٠٠ مراقب على طول الحدود لا يكفي على الإطلاق. وهناك ضرورة إضافية لزيادة تحسين عملية المراقبة من حيث الموارد المادية والبشرية فضلا عن تحسين منهجيتها. وبينما نقدر التزام أعضاء فريق المراقبة، فإن القلق يساورنا بأن نظام المراقبة الفعلي ما زال يواجه قيودا خطيرة. وعلى هذا الأساس فإننا نشك جديا في قدرة فريق المراقبة على الاضطلاع بمهامه في ضوء القيود المفروضة عليه، بما في ذلك شحة الموارد الضرورية.

لقد درس وفد بلادي تقرير الرئيسين المشاركين المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/1995/6) ونعتبره غير مناسب على الإطلاق من ناحية الشهادة المتعلقة بإغلاق الحدود. وبصورة محددة، لا نعتقد أن الرئيسين لم يمكنهما إلا أن يعالجا في التقرير المعلومات التي لا يمكن تأكيدها إلا من مصادر أولية مباشرة. فهذا من شأنه أن يعيق بالتأكيد عمل الرئيسين المشاركين. وينبغي كذلك أن يتاح لهما المجال للعمل على أساس المعلومات الواردة من مصادر طرف ثالث. ونفهم أنه في إطار الترتيبات الحالية، وبغية اضطلاع فريق المراقبة بمهام التحقيق على أساس معلومات وردت من

مصادر طرف ثالث، فإنه بحاجة لالتماس إذن من البلد المضيف قبل الاضطلاع بأي تحقيق. وعملية الحصول على الموافقة تحتاج إلى ٢٤ ساعة على الأقل وإلى أن يحين ذلك يكون التحقيق قد جاء متأخرا جدا كدليل على التورط في الجريمة. وهذه العملية ينبغي تصويبها، إذا كان لفريق المراقبة أن يضطلع بعمل على نحو أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن مشروع القرار الحالي يسعى إلى معالجة بعض هذه الشواغل التي أثرتها لتوي.

يود وفد بلادي أن يعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بأن بعثة مراقبة الحدود قد يسرت عبور شحنات الوقود عبر جمهورية البوسنة والهرسك من صربيا والجبل الأسود إلى صرب كرواتيا داخل جمهورية كرواتيا. وشحنات الوقود هذه انتهكت سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وهذا لا يتسق وأحكام الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٨٢٠ (١٩٩٣). ونرى، أن انتهاك سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية لوحدها كان ينبغي أن يشكل أساسا كافيا لإنهاء هذه الترتيبات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصرب الكروات يواصلون احتلال مناطق داخل منطقة بيهاتش ونسقوا طوال الوقت هجومهم ضد "المنطقة الآمنة" في بيهاتش مع الصرب البوسنيين.

ترحب ماليزيا باتفاقي وقف إطلاق النار ووقف القتال الموقعين، بالترتيب، في ٢٣ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ومع ذلك، يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار القتال في منطقة بيهاتش من جانب الصرب الكرواتيين وحلفائهم. إننا ندين بشدة العدوان عبر الحدود من جانب الصرب الكرواتيين ضد جمهورية البوسنة والهرسك ونطالب بانسحاب الصرب الكرواتيين من الجمهورية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وفقا لما تقرر في هذه الجلسة، أدعو الآن السفير دراغومير ديوكتش لكي يشغل مقعدا على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ديوكتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بداية، أن اهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير من هذا العام.

أود كذلك أن أرحب بوزير خارجية إيطاليا، سعادة السيد انطونيو مارتينو، الذي ترتبط يوغوسلافيا ببلاده بتاريخ طويل من علاقات الصداقة وحسن الجوار.

إن القرار الذين يوشك أن يعتمده مجلس الأمن بشأن تمديد التعليق الجزئي للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هو استجابة غير كافية إطلاقا على ما فتئت تبذله يوغوسلافيا من جهود كبيرة ومساهمة في السعي من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة في البوسنة والهرسك.

وكما هو معروف جيدا، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أوفت بجميع الالتزامات ونفذت كافة الشروط التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتي أرسي بموجبها نظام الجزاءات. هذا علاوة على أن يوغوسلافيا قد قبلت خطة السلم التي قدمها فريق الاتصال الخاص بالبوسنة والهرسك، كما قبلت جميع مقترحات السلم الأخرى، وعملت كل ما بوسعها للتأثير على صرب البوسنة من أجل أن يحذوا حذوها.

وفي هذا الإطار، فإن حكومة بلادي أوفت على نحو منتظم بالتزاماتها المتعلقة بقطع جميع الاتصالات السياسية والاقتصادية مع الزعامة الصربية البوسنية. وقد تأكد ذلك بوضوح في تقارير الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة التي أكدت بأن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تواصل الوفاء بالتزامها إغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية سربسكا. وبالتالي، فإن قرار مجلس الأمن بأن يمدد فقط التعليق المحدود جدا للجزاءات لفترة مائة يوم أخرى ووضع قيود وشروط جديدة، يبعث بالتأكيد على خيبة الأمل. إنه يعكس فقدان الإرادة السياسية للقيام بتقييم موضوعي للدور الإيجابي والبناء الذي تضطلع به جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في السعي من أجل التوصل إلى حل سلمي للحرب الأهلية في البوسنة والهرسك. وهذا القرار يتجاهل حقيقة أن القرار بإغلاق الحدود مع صرب البوسنة كان قرارا من طرف واحد،

حيث طلبت حكومة يوغوسلافيا بشأنه تقديم مساعدة من جانب بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

إن الإشارات في مشروع القرار إلى تصدير السلع من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى صرب كرايينا لا علاقة لها على الإطلاق بالهدف الرئيسي من إغلاق الحدود، ألا وهو التأثير على الصرب البوسنيين لقبول خطة السلم التي أعدها فريق الاتصال. فهي تمثل محاولة غير مقبولة لفرض ظروف جديدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومشروع القرار في الحقيقة ليس مجرد تمديد للتعليق الجزئي للجزاءات بل يطلب، في الواقع، الوقف العملي لجميع العلاقات الاقتصادية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصرب كرايينا. علاوة على ذلك، فهو يسعى إلى انتزاع اعتراف غير مباشر بكرواتيا والبوسنة والهرسك، الأمر الذي لا تقبله جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قبل إيجاد حل سياسي عام للأزمة يكون مقبولا من جميع الأطراف المعنية. فهذا النهج غير مثمر وضار، ولا سيما في هذه المرحلة من عملية السلم التي تدل على بعض دلائل التقدم.

ومجلس الأمن، عن طريق اختيار المحافظة على أكبر جزء من الجزاءات ضد يوغوسلافيا، يكون في الحقيقة ألعوبة بين أيدي العناصر المتطرفة في البوسنة والهرسك وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويستمر بالتالي في التشجيع على خيار الحرب. ومن شأن ذلك طبعا أن يغذي طموحات القيادة البوسنية المسلمة المتشددة التي تشعر بأن استمرار الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأمة الصرب بصورة عامة هو أقصر طريق لتحقيق أهدافها السياسية المتطرفة. وفي الوقت نفسه، فإن إدامة الجزاءات تقوي أيضا المتطرفين الصرب الذين يجادلون بأنه مهما فعلت، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فستبقى الجزاءات مكانها وأن خيار الحرب ينبغي المضي فيه.

إن الجزاءات التي لم تستطع أبدا أن تحقق الأهداف التي فرضت من أجلها في المقام الأول ما عدا معاقبة قطاعات السكان الأشد تعرضا للخطر معاقبة شديدة، تم ذكرها بوضوح في ملحق "خطة للسلام" التي أعدها الأمين العام. والمجلس، عن طريق اتخاذ قرار برفع أو تخفيف الجزاءات بدرجة كبيرة، سيهمش تلك المواقف المتطرفة، وسيسهم بالتأكيد إسهاما كبيرا في عملية السلم.

والمؤسف في الأيام المائة الماضية أن التعليق المحدود جدا للجزاءات الذي لحظه قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) لم يتحقق بالكامل أيضا. وعلى الرغم من قيام ذلك القرار بالطلب بوضوح إلى لجنة الجزاءات باعتماد إجراءات مناسبة منظمة لتسريع نظرها في التطبيقات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية المشروعة، فإن اللجنة في الواقع لجأت إلى تطبيق الجزاءات تطبيقا صارما أكثر من أي وقت مضى. وبالنظر إلى المواقف غير المرنة لبعض الوفود، رفضت اللجنة باستمرار طلبات لتصدير الغاز إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لأغراض إنسانية، على الرغم من أن جميع الشروط المتعلقة برصد استهلاك الغاز وتحديده عن طريق منظمة الصحة العالمية قد تم الوفاء بها. ولقد رفضت لجنة الجزاءات أيضا السماح باستيراد المواد الخام إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لصناعة الأدوية، وهو شرط ضروري مسبق لإمداد السكان بالأدوية. ومجلس الأمن من جهته تجاهل طلب رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية القاضي بالقيام مرة واحدة بتصدير سلع تبلغ قيمتها ٧٠ مليون دولار، على أن يستخدم المبلغ باستيراد سلع إنسانية طارئة.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) سمح بوضوح لجميع المسافرين المدنيين بالانتقال جوا إلى مطار بلغراد ومنه، فليس ممكنا بعد شراء تذاكر سفر أو حتى إجراء حجوزات من أراضي الولايات المتحدة إلى بلغراد، وهذا ما أبلغته بعثة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى رئيس لجنة الجزاءات في رسالتها المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

وبما أن المجلس قرر الآن تمديد التعليق الجزئي للجزاءات، يؤمل في أن يتم التغلب على هذه النواقص والأخطاء في تفسير القرار ٩٤٣ (١٩٩٤).

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على اقتناع بأن خطة فريق الاتصال، بوصفها أساسا لاستمرار عملية السلم، هي الطريقة المعقولة والقابلة للتطبيق

الآيلة إلى إنهاء الأزمة في البوسنة والهرسك، وإلى إقامة حل عادل ودائم وهي من جهتها على استعداد لمواصلة بذل الجهود من أجل هذا الغرض.

وفي هذا الإطار، فإن أي ربط لمزيد من تعليق الجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشروط لم تكن قائمة في الوقت الذي فرضت فيه الجزاءات، أو التي لا علاقة لها بحل الأزمة في البوسنة والهرسك، لا يمكن قبوله. ومجلس الأمن، عن طريق مواصلة هذه السياسة، يواصل في الحقيقة ممارسة معاقبة السكان في بلد ذي سيادة على أحداث لا يملك السيطرة عليها، وهذا سوء استعمال أكيد للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وغير إنساني بدرجة كبيرة.

وعلى الرغم من حقيقة أن مجلس الأمن قد فشل حتى الآن في تقدير دور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على نحو مناسب في ما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك، فإن يوغوسلافيا ستواصل انتهاج خيار التسوية السلمية التفاوضية التي لا تزال تعتقد بأنها الخيار الوحيد الممكن، والتي تعتقد بأنها الأفضل لجميع شعوب منطقة البلقان.

وفيما يتصل ببعض البيانات التي أدلي بها خلال المناقشة، أود أن أقدم الملاحظات التالية. إن وفد بلدي يرفض رفضا قاطعا الادعاءات الكاذبة والخبيثة التي أدلى بها بعض الوفود. فالحالة في يوغوسلافيا السابقة أخطر من أن يتلاعب المجلس بها بغية إرضاء الدعاية المحلية والسياسية لبعض البلدان. وتلك الوفود التي اختارت مجددا أن تعرض هذه الادعاءات دلت بوضوح على أنها لا تسعى إلى تحقيق حل سلمي عادل ودائم.

ويجب أن أعترف بأن وفد بلدي يشعر بالدهشة والخيبة إزاء أن مجلس الأمن لم يلب طلبه القاضي بالجلوس على طاولة المجلس خلال مناقشة هذا البند الذي يشير حصرا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كذلك فإن قرار المجلس بجعل هذا الأمر سابقة، بينما كان يقبل مثل هذا الطلب في الماضي، لا يمكن فهمه. وأود أن أعتقد بأن مجلس الأمن قد توصل إلى هذا القرار في ظل ظروف خاصة، وبأنه استثناء غير مطلوب لن يتكرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر السفير جوكيتش على الكلمات الرقيقة التي وجها إلي.

أفهم أن المجلس مستعد للبدء بالتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد مارتينو (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدا بالإعراب عن أصدق التهاني على الطريقة الدينامية والمهيبة التي تترأسون بها أعمال مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير.

وإنه لشرف خاص لي ومصدر ارتياح عميق أن أدلي بأول بيان لبلدي في مجلس الأمن، الهيئة التي تضطلع بدور محوري في إدارة التوازنات الدولية المعقدة والشاقة التي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة. وفي هذه المناسبة، أؤكد من جديد التزام إيطاليا النشط والمستمر بعمل المجلس في مجال صون السلم والأمن الدوليين، في خضم الاضطرابات والصراعات في هذه الصفحة الجديدة من صفحات التاريخ.

في قرن منكوب بمواجهات رهيبة تتميز الأزمة البوسنية بميزة لا تحسد عليها وهي أنها أسوأ الأزمات على الإطلاق. فقد استمرت أكثر من ٣٠ شهرا، وكان لها أثر هائل على الرأي العام - وبالذات في إيطاليا التي تجري هذه الأحداث المأساوية في جوارها المباشر.

ورغم أن الكثير قد تم القيام به طوال هذه الفترة لتسوية الأزمة، فما زال هناك المزيد الذي يتعين القيام به. على الجانب الإيجابي، جلس أطراف الصراع إلى طاولة التفاوض. وساعد جهد إنساني جماعي على تخفيف معاناة السكان المدنيين. وإلى أقصى حد ممكن، أمكن تفادي امتداد الصراع إلى مناطق أخرى. وأخيرا، تم إقناع الأطراف بالتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق

النار، واتفاق للوقف الكامل للأعمال القتالية بدأ سريانه في ١ كانون الثاني/يناير. ويحدونا وطيد الأمل في أن تمتثل لهما الأطراف امتثالا تاما، بما يسمح باستئناف المفاوضات واختتامها بسرعة ونجاح.

ونأمل صادقين أن يتسنى تنفيذ الاتفاقات الأخيرة بالكامل، وأن توفر أساسا متينا ودائما لاستئناف المفاوضات وإعادة تنشيطها. ويتعين علينا أن نبدأ فورا في البناء على هذا الإنجاز، بتشجيع الأطراف بقوة على العودة إلى طاولة التفاوض بأسرع ما يمكن، حتى لا نفقد قوة الدفع أو نقوض النتائج المتماسكة - فيما يبدو.

ولكن من واجبنا ألا نسهو عن الأهداف طويلة الأجل: السلم الدائم والاستقرار في المنطقة، وضم المنطقة إلى أسرة كومنولث الأمم الأوروبية، الحرة والديمقراطية والمزدهرة. وهذه الأهداف ما زالت الأولويات المطلقة للمجتمع الدولي. وإلى جانب سائر أعضاء المجتمع الدولي، سنعمل بصبر ومثابرة نحو هذه الغايات.

ولقد ثبت أن الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) كانت فعالة في حث بلغراد على قبول منطق المفاوضات. إلا أن احتمال تعليق وتخفيف الجزاءات هو الذي أقنع بلغراد بالتعاون في عملية السلم، بفرض ضغوط على الصرب البوسنيين لقبول خطة السلم المقترحة التي قبلتها فعلا حكومة جمهورية البوسنة والهرسك. ونحن على اقتناع بأن أية استراتيجية عملية للسلم يجب أن تشمل بلغراد. وبالتالي، إذا أردنا الإبقاء على تأثيرنا على بلغراد في هذه المرحلة، يجب أن نكون مرنين في نهجنا تجاه الجزاءات، عن طريق إيجاد توازن بين الحوافز والمثبطات.

وبالطبع، إن لم تتأكد في المستقبل الاتجاهات الإيجابية التي نشاهدها حاليا، وأبلغنا الأمين العام أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تراجعت عن قرارها بإغلاق حدودها مع البوسنة، فإن مشروع القرار الذي قدمته البلدان الأربعة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجمهورية التشيكية ينص على إنهاء تعليق الجزاءات.

ومن جهة أخرى، وإن كوفئ تفاؤلنا، فإن الفقرة ٧ من القرار تنص على إمكانية النظر في اتخاذ خطوات أخرى "على ضوء أي تقدم آخر يحدث في الحالة". نأمل أن تتبلور هذه الإمكانية بأسرع ما يمكن، بطريقة تسمح بتخفيف الجزاءات التي تترتب عليها آثار إنسانية. وأقصد بذلك، على سبيل المثال، إمكانية إجراء تحويلات مالية بهدف توفير الإمدادات للمستشفيات. فيجب ألا ننسى أن الجزاءات تضر الناس أكثر مما تضر الحكومات. وبخلق انطباع بوجود مؤامرة دولية ضد البلد، كثيرا ما تنحو الجزاءات إلى تجميع الشعب حول الحكومة بدلا من تعبئته ضدها. وإذا أردنا أن تحتفظ الجزاءات بفعاليتها كأداة للسياسة الدولية، يجب أن نطبقها بحذر شديد.

ونحن نؤيد تمديد القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، وأن تتبعه في النهاية أحكام تفيد شعب صربيا والجبل الأسود بدلا من حكومته. ولئن كان هذا النهج لا يضمن بالضرورة حلا فوريا للأزمة البوسنية، فإنه بالتأكيد سيساعد على خلق الظروف المؤاتية لاستئناف عملية السلم.

أخيرا، وأيا كان التقدم المحرز، فإنه يرجع، ولو جزئيا، إلى تماسك مواقفنا. وإذا انقسم بيتنا هنا على نفسه فلن يؤدي ذلك إلا إلى إدامة الفرقة فيما بين أولئك الذين نحاول مساعدتهم. ومن نفس المنطلق، فإن وحدتنا في القصد والنية ستغرس تلك الروح فيما بين الفصائل، وتساعد على إزالة العقبة الأخيرة من الطريق إلى حل سياسي عادل ومتوازن وشامل للأزمة البوسنية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير خارجية إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، في البداية، اسمحوا لي نيابة عن حكومة بلادي أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم الصديق - الأرجنتين - بأسمى عبارات التهنئة على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن في أول شهر من السنة. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد لكم مجددا استعداده التام للتعاون معكم ومع وفدكم.

نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر سفير رواندا على قيادته الممتازة لأعمال المجلس خلال

الشهر الأخير من عام ١٩٩٤، وأن نثني على العمل الممتاز الذي أنجزته الدول التي انتهت مدة عضويتها، وهي اسبانيا وباكستان والبرازيل وجيبوتي ونيوزيلندا، والتي ستظل إسهاماتها واضحة المعالم لسنوات طويلة قادمة.

كما نرحب بأعضاء المجلس الجدد ونؤكد لهم تعاوننا معهم في كل الأوقات. وأغتنم الفرصة أيضا لأرحب وزير خارجية إيطاليا.

ها نحن نبدأ عامنا الجديد، ونتداول للسنة الرابعة بشأن الصراع في يوغوسلافيا السابقة. وما من شك في أن مداولاتنا اليوم حول مسألة تعليق الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وثيقة الصلة بالأحداث الجارية في جمهورية البوسنة والهرسك.

إن التدابير التي اتخذتها حكومة بلغراد لإغلاق حدودها مع جمهورية البوسنة والهرسك أمام أية شحنات من السلع، باستثناء المواد الغذائية والإمدادات الطبية والملابس اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، قد استجاب لها المجلس على نحو بناء بالقرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، المتخذ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الخاص بتعليق بعض التدابير لفترة مائة يوم.

ويود وفدي أن يؤكد على أنه، بسبب استعداد سلطات بلغراد لإغلاق الحدود الدولية مع جمهورية البوسنة والهرسك للمساعدة في عزل الصرب البوسنيين الذين رفضوا خطة التسوية الإقليمية، اتخذ مجلس الأمن الإجراء اللازم. نريد أيضا أن نذكر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بأن أي تخفيف متواصل، أو أي تخفيف آخر للجزاءات، سيرتهن بالطريقة التي تفي بها بجميع التزاماتها الأخرى، وبالخطوات الإيجابية الأخرى التي ستقدم عليها، والتي ينبغي أن تتضمن التدابير التالية:

أولا، الإبقاء على الإغلاق الفعال للحدود الدولية بينها وبين جمهورية البوسنة والهرسك، وبذلها مزيد من الجهود لتعزيز فعالية هذا الإغلاق، بما في ذلك محاكمة الأشخاص المشتبه في أنهم انتهكوا التدابير المتخذة لذلك الغرض، وإغلاق نقاط عبور الحدود وفق ما طلبته بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وكما تطالب الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار.

ثانيا، التعاون التام مع الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، والبعثة الموفدة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والمكلفة بمهمة مراقبة إغلاق الحدود.

ثالثا، الاعتراف بسيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية وحدودها الدولية واحترامها.

رابعا، إدانة جميع الأعمال العدائية التي يقوم بها صرب البوسنة أو ما يسمى بصرب كرايينا أو أي مجموعة أخرى والتي تنتهك قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصراع في يوغوسلافيا السابقة والتعاون بأمانة مع الجهود الدولية لتحقيق تسوية سلمية للأزمة.

خامسا، التعاون مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب المرتكبة في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

لقد أكدت بلادي موقفها إزاء تعليق الجزاءات إبان اتخاذ قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤)، الذي أيدناه. وموقفنا نابع من التزامنا بتأييد جهود فريق الاتصال لتهيئة مناخ يعزل صرب البوسنة الى أن يقبلوا بخطة التسوية الاقليمية التي تحظى بتأييد واسع النطاق، والتي أيدتها جميع الأطراف الأخرى للصراع، بما فيها حكومة واتحاد البوسنة والهرسك.

وعلى الرغم من انقضاء أكثر من ثلاثة أشهر على اتخاذ المجلس لقراره ٩٤٣ (١٩٩٤)، لم تتغير الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك نحو الأفضل. بل على النقيض من ذلك، فقد تدهورت، ولاسيما حول المنطقة الآمنة في بيهاتش، فالقتال مستمر، وحصار المدن وتطويقها مازالا شائعين كما كان الأمر في الماضي. والطرق الى البلدات والمدن ما زالت مسدودة، وحركة المدنيين ووصول القوافل الانسانية ما زالا معرقلين.

وأهم من كل شيء أن التسوية الاقليمية ما زالت معلقة نتيجة لتحدي طرف واحد.

ومرة أخرى يؤيد وفـــدي مشروع قرار نأمل أن يمهد السبيل الى السلم عن وجه حق. ولهذا سيصوت وفدي لصالح المشروع المعروض على المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد غراف تزو رانتزاو (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، على ثقـــة وفـــدي التامة بمشروتكم الحكيمة وتوجيهكـــم للمجلس. كمـــا أود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي قام به سلفكم، الممثل الدائم لرواندا، السفير باكوراموتسا.

وبالاضافة الى ذلك، أود أن أشكر الممثل الدائم لعمان على كلمات الترحيب الرقيقة التي وجهها الي وفدي من بين وفود أخرى.

ويسرني كذلك سرورا عظيما أن أرحب بوجود سعادة السيد أنطونيو مارتينو، وزير خارجية ايطاليا، الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي، الى طاولة المجلس.

يجب أن يأتي اليوم الذي يحسم فيه الصراع القائم في يوغوسلافيا السابقة، بجميع الفظائع والمعاناة التي يسببهـــا للشعـــب البـــريء. والنزعـــة القومية الصربية - الاستعداد الوحشي لشن الحرب من أجل مزيد من الأراضي- كانت ولا تزال السبب الرئيسي في هذا الصراع. وهذا واضح من الحالة التي لم تحسم بعد في البوسنة، وكذلك في أراضي كرواتيا التي يحتلها الصرب.

في أوائل الخريف الماضي، بعد تحول سياسي هام من جانب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، منح مجلس الأمن، عن طريق قراره ٩٤٣ (١٩٩٤)، تعليقا مؤقتا ومحدودا ويمكن الرجوع عنه لبعض الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. واليوم، بعد انقضاء ١٠٠ يوم، يجب على مجلـــس الأمـــن أن يبت فـــي مسألتين هامتين.

أولا، هل نفذت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إغلاق الحدود بفعالية، وهل تعاونت مع بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة؟ ثانيا، هل استمرت بلغراد في مسارها فيما يتصل بقبول خطة فريق الاتصال وقطع علاقاتها مع قيادة بيل؟

هذه ليست بالمسألة السهلة أو الروتينية.فبعد فحص بالغ الدقة لجميع المعلومات المتاحة لنا، توصلنا الى نتيجة مفادها أن هذين السؤالين يمكن الاجابة عليهما بـ "نعم" مقتضبة. وفي الوقت ذاته، لا نرى هناك سببا لأي اعتراف خاص فيما يتعلق بالاتجاه الذي تتبعه سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إن سياسة بلغراد الموجهة صوب السلم هي في نهاية المطاف من مصلحة شعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذاته.

بعد اتخاذ القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، الوقود المرسل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد يسير الأنشطة العسكرية لقوات صرب كرايينا، الذين ما زالوا ناشطين في الهجمات عبر الحدود على منطقة بيهاتش. لقد كان هذا ولا يزال أمرا غير مقبول البتة. إننا نطالب بسحب جميع ما يدعى بقوات صرب كرايينا من الأراضي البوسنية. ولقد أيدنا ادراج أحكام جديدة في مشروع القرار، بهدف وقف شحنات الوقود وغيرها من المؤن غير الانسانية عبر البوسنة الى المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة. ونرحب أيضا بأن بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة في المستقبل ستقرر ما إذا كان جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يمتثل لهذا الشرط المحدد.

إن الرسالة الواردة في مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم واضحة. يجب على بلغراد أن تواصل السير على هذا السبيل. فالمطلوب هو الأفعال لا الأقوال. ويجب على سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تمسك عن تقديم أي دعم لقوات صرب البوسنة. ويجب عليها أن تغلق ماديا جميع معابر الحدود التي لا يمكن لبعثة المؤتمر أن ترصدها بصورة مستمرة. ونحث الدول الأعضاء على تزويد البعثة، التي نشيد بتفاني أفرادها، بأي معلومات قد تتعلق بتقاريرها. ويجب على سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بدورها أن تبقي على تعاونها الحالي مع البعثة وألا تثير أي شكوك بأنها تغض الطرف عن جهود التهريب أو

غيرها من الانتهاكات لحدود البوسنة والهرسك. ويجب علينا أن نتأكد من أن تظل سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ثابتة في هذا الشأن.

ولكن توقعاتنا من بلغراد تتجاوز ذلك. إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مازالت تتحمل مسؤولية كبرى عن كل ما حدث في يوغوسلافيا السابقة. ولهذا فإننا نتوقع من حكومة بلغراد أن تستخدم على أتم وجه نفوذها لدى مختلف الأطراف الصربية لتقريبها من الحل التفاوضي. ويجب عليها إفهام صرب البوسنة أنه ما من بديل لقبول خطة فريق الاتصال للسلام كأساس للتسوية السلمية. ويجب عليها أيضا أن تخبر صرب كرواتيا في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، بعبارات واضحة، أن أي مفهوم سياسي أبعد أثرا من الحكم الذاتي الاقليمي في كرواتيا غير واقعي.

ويجب على بلغراد ذاتها أن تقترب أكثر من مزيد من الخطوات الهامة، وبذلك تثبت، بأفعالها، أنها حقا قد غيرت سياستها في يوغوسلافيا السابقة. والاعتراف المتبادل بين جميع دول يوغوسلافيا السابقة في أبكر موعد ممكن ضرورة سياسية عاجلة. فهذا الاعتراف المتبادل من شأنه، في رأينا، أن يغير تغييرا مؤثرا المشهد السياسي في هذه المنطقة ويعزز فرص إنهاء الصراع أيما تعزيز. وفي الوقت ذاته، من شأن اتخاذ بلغراد خطوات جريئة في هذا الاتجاه أن يسمح برد فعل جريء من جانب المجتمع الدولي.

إن الاتفاقات الأخيرة بين الأطراف البوسنية بشأن وقف إطلاق النار والوقف الكامل للأعمال العدائية للمائة يوم تقريبا المقبلة توفر فرصة جديدة لتكثيف جهود السلام. إننا - مع شركائنا في فريق الاتصال - نلح بالفعل على إجراء مفاوضات لتحقيق تسوية شاملة على أساس قبول خطة فريق الاتصال للسلام باعتبارها نقطة انطلاق. وفيما يتعلق بالمناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة، أيضا، نحث الأطراف على التفاوض بشكل بناء بشأن الخطة الدولية، بمجرد إنهائها، وندعو بلغراد الى تأييد هذه العملية.

عندما اتخذ القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، كان لي شرف التكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي في هذا المحفل. واسمحوا لي بأن أؤكد مجددا ما أكدته في ذلك الوقت: إن الذين يصرون على سياسة الحرب والاعاقة سيعزلون ولن تكون نتيجة لتصرفهم إلا إطالة معاناة شعوبهم. أما الذين يتحركون الى الأمام على طريق السلم فانهم يحظون بتأييدنا وسيتمكنون من قيادة شعوبهم نحو مستقبل أفضل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل المانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة، أولا وقبل كل شيء لأقدم إليكم خالص التهانئ بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير . وإن وفد بلادي يثق ثقة تامة بقدرتكم على الاضطلاع بواجبات هذا المنصب الهام بنفس الأسلوب الكفء الحكيم الذي تعرفون به. ونود أيضا أن نقدم، عن طريقكم، امتناننا وتقديرنا الخالصين الى سلفكم، الممثل الدائم لرواندا، على الأسلوب الممتاز الذي أدار به أعمال المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر.

ويشعر وفد بلادي بالامتنان أيضا للترحيب الحار للغاية الذي قدمه إلينا جميع أعضاء المجلس . ونتعهد بأن نتعاون بشكل تام مع الرئيس وجميع الوفود في أعمال المجلس الهامة.

ونيابة عن وفد بلادي، أسمحوا لي بأن أرحب أيضا بوزير خارجية ايطاليا في هذا المجلس.

إن وفد بوتسوانا يشكر الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة على التقرير الشامل المعروض على المجلس بشأن فعالية إغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك. لقد تفحصنا التقرير بعناية بالغة، والتحليل المفصل لنظام المراقبة مفيد للغاية . والنتائج المذكورة في نهاية التقرير، بطبيعة الحال، لها أهمية حاسمة.

إن التقرير إيجابي بشكل عام. إلا أنه يوضح أن هناك حوادث تهريب متفرقة. إن بلغراد تحاول قصارى جهدها للوفاء بالتزامها بإغلاق الحدود مع البوسنة والهرسك. وقد قيل لنا أنه في الحالات التي

أبلغ فيها عن وقوع انتهاكات، اتخذت الحكومة التدابير الضرورية وردت بطريقة مرضية. وهذا الدور البناء دفع وفد بلادي الى تأييد اعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

ولكن يجب علي أن أقول: إننا لا نعمل تحت أي وهم. إن الحدود بين صربيا والبوسنة والهرسك لا يمكن اعتبارها بأي شكل من الأشكال لا يمكن التسلل خلالها، وسنضلل أنفسنا إذا اعتقدنا أنها لا تعبرها سلع مهربة.

في الوقت نفسه، موقف حكومة بلادي هو أن إغلاق الحدود مع البوسنة ينبغي ألا يكون غاية في حد ذاته. إن الرئيس ميلوسيفيتش رئيس صربيا، وهذه حقيقة لا يمكن التهرب منها، فاعل رئيسي في الجهود الرامية الى إيجاد حل سلمي، ليس فقط للحرب في البوسنة والهرسك، ولكن أيضا للأزمة اليوغوسلافية في مجموعها. إن النفوذ الذي له على الصرب في البوسنة معترف به على نطاق واسع ويجب أن يستخدم استخداما حسنا. ويحدونا أمل أن تشجع روح التعاون التي تبدى لبلغراد - سواء كانت تستحق ذلك أو لا تستحقه - من جانب مجلس الأمن في مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده الرئيس ميلوسيفيتش على ممارسة ضغط كبير على إخوته عبر الحدود في البوسنة لقبول خطة فريق الاتصال، التي قبلتها البوسنة والهرسك فعلا.

إن الاتفاق الذي وقعت عليه مؤخرا الأطراف في البوسنة والهرسك من أجل وقف كامل للأعمال العدائية فتح آفاقا مشجعة لحل سلمي للأزمة في ذلك الجزء المضطرب من البلقان. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء الأنباء الواردة من قوة الأمم المتحدة للحماية التي تبين أن الحالة هادئة بشكل عام في البلاد، رغم وجود بعض الانتهاكات هنا أو هناك. ولذلك فإن ما يبقى هو أن يجلس الزعماء، بروح إيجابية، الى مائدة المفاوضات كي يتفاوضوا بجدية وبحسن نية بشأن إنهاء ذلك الصراع المروع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل بوتسوانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بمناسبة توليكم الرئاسة. إنكم لم تضيعوا بالتأكيد أي وقت في ممارستكم لقيادتكم الحازمة الفعالة العملية. وإنني أهنئ أيضا السفير باكوراموتسا ممثل رواندا، على العمل الذي قام به في الشهر الماضي.

اسمحوا لي أيضا بأن أشكر أعضاء مجلس الأمن الذين انتهت مدة عضويتهم بنهاية العام الماضي. لقد تعلم وفد بلادنا بالتأكيد الكثير منهم. ونحن نقدر دعمهم طوال العام. ونرحب أيضا بالأعضاء الجدد، وثلاثة منهم لم يضيعوا وقتا، حيث أدلوا بالفعل ببياناتهم الأولى هنا. واليوم نرحب بشكل خاص بوجود وزير خارجية ايطاليا، سعادة السيد مارتينو، في هذه القاعة.

إننا نناقش مشروع قرار يمكن أن يوصف بأنه "ابن القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)". إن الجمهورية التشيكية من بين مقدميه، وهناك بعض المنطق في هذا، لأننا شاركنا في تقديم القرار "الأصلي"، القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) أيضا.

إن القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) يعترف ببعض التحول في موقف زعماء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). إننا جميعا نتذكر أنهم أطاحوا ولفترة طويلة بمحاولات مختلفة قام بها المجتمع الدولي سعيا لحل في يوغوسلافيا السابقة. وبعد ذلك، في خريف عام ١٩٩٤، حدث تحول هام: لقد قبلوا ترتيبا اقليميا لجمهورية البوسنة والهرسك، كما اقترح فريق الاتصال، رفضه الزعماء في بيل . وهذا الخلاف بين الزعماء الصرب في بلغراد والزعماء في بيل زادت حدته عندما أغلقت حكومة بلغراد الحدود مع الأراضي التي تسيطر عليها بيل في جمهورية البوسنة والهرسك.

لقد قرر مجلس الأمن ألا يتجاهل هذا الانشقاق في الرأي بين الزعامتين ولكن بدلا من ذلك يبرزه ويستغله. وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذنا القرار ٩٤٢ (١٩٩٤)، مشددين الجزاءات على صرب البوسنة، وفي أعقابه خفف القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) وبقدر قليل الجزاءات التي كانت مفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبقيامنا بهذا، أعطينا بلغراد حكما بالبراءة للتشكك في ثبوت الأدلة، مفترضين أن تغير مشاعرها الواضح كان جادا وأنه سيدوم. لقد كنا نخاطر أيضا: كان يمكن لبلغراد أن تقوم بعملية خديعة أخرى وتمضي في طريقها القديم . ومع ذلك كانت هناك ضمانات في

القرار ٩٤٣ (١٩٩٤): إن الجزاءات محل النظر علقت فقط، وكان من الممكن أن تعيدها آلية محددة جيدا دون ضجة.

إن البعثة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، التي تقوم برصد إغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية البوسنة والهرسك، تضم الآن ١٨٤ عضوا دوليا من ١٦ بلدا، بما فيها الجمهورية التشيكية، وهي على وشك زيادة عددها الى ٢٢٠ عضوا. وهي تقوم بمراقبة حوالي ٧٠ نقطة تفتيش، معظمها بصفة مستمرة طول الوقت على امتداد ٥٤٠ كيلومترا من الحدود. إن العمل الذي يقوم به أعضاؤها عمل شاق للغاية، وفي معظم الأحيان يتضمن جهدا بدنيا كبيرا. ويود وفد بلادي أن يشيد بهم هنا.

إن ما تستطيع القيام به البعثة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا محدود بلا شك. وبعض أوجه القصور كبيرة للغاية. ومع ذلك، تتعاون سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع البعثة. فهذه السلطات تستجيب فعلا للشكاوى التي تتلقاها. وهي تتخذ التدابير التي تنأى بها على نحو واضح عن أي تهريب يحدث. ونحن لم نر أي دليل على تغاضي تلك السلطات عن انتهاكات الحدود التي اكتشفتها البعثة، ناهيكم عن المشاركة فيها. فالحالة الآن على الحدود أفضل كثيرا عما كانت عليه عند اتخاذ القرار ٩٤٣ (١٩٩٤).

لهذا السبب، لا يرى وفد بلادي أي سبب لتغيير النظام الذي وضعه القرار ٩٤٣ (١٩٤٣). وكنا سنوافق على تمديد أطول من مائة يوم أخرى أيضا، لكننا ليست لدينا أي مشكلة بالنسبة للمقترح المطروح. إن ضمانات الأمن الواردة في القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) ستظل كما هي دون تغيير، في حالة ثبوت أن بلغراد ستغير رأيها.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا المشروع الجديد يؤكد من جديد وعلى وجه التحديد الفقرة ١٢ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، وهي مسألة تثير قلقا خاصا للسلطات الكرواتية.

إن المشروع المطروح علينا يشبه قرارا تقنيا، بتحديد بعض التدابير القائمة، لكن دوره في الحقيقة دور سياسي بالدرجة الأولى. وفي ضوء هذا، حتى البعثة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة تلعب دورا سياسيا نظرا لأنها تبرز أهمية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ملاعبة المجتمع الدولي. ومن مصلحة المجتمع الدولي القصوى أن يواصل تحفيز بلغراد على ممارسة الضغط على بال.

أما بالنسبة لمستقبل الجزاءات ذاتها، فلم يحن الوقت بعد حتى للنظر في زيادة التخفيف منها. إن الاتحاد الأوروبي، عن طريق وفد ألمانيا، قد اقترح في الجمعية العامة سلسلة من الخطوات يمكن أن تقرها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على نحو مجد، من بينها، الاعتراف المتبادل بدول جمهورية يوغوسلافيا السابقة، في إطار حدودها المعترف بها دوليا، وهذه خطوة أوصينا بها مرارا وتكرارا. وفي ضوء هذا، نتطلع الى إحراز مزيد من التقدم في يوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): إذ أتكلم للمرة الأولى في مجلس الأمن بصفتي أحد أعضائه، أود أن أهنئكم - سيدي - بصفتي ممثلا دائما لهندوراس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. ووفد بلادي مقتنع بأنه في ظل قيادتكم الماهرة المألوفة، سيكون عمل المجلس مثمرا. ويمكنكم وأعضاء المجلس الآخرين أن تعولوا على تعاوننا.

وأيضا نهنئ سلفكم، الممثل الدائم لرواندا، على الطريقة الماهرة جدا التي اضطلع بها بمهامه بصفته رئيسا للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر. كما نشارك في الترحيب بوزير خارجية إيطاليا.

إن وفد بلادى ممتن للأمين العام لتقديمه التقرير الثالث للرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وذلك وفقا لأحكام الفقرة ٣ من القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، الذي اتخذه المجلس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

يشهد الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية بأن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) مازالت تفي بالتزامها بإغلاق الحدود بينها وبين مناطق جمهورية البوسنة والهرسك الواقعة تحت سيطرة القوات الصربية البوسنية.

يشير التقرير الى أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتعاون تعاونا بناء مع بعثة المؤتمر الدولي، وإن البعثة تتنقل بحرية في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأنها مازالت تحظى بتعاون السلطات اليوغوسلافية.

وبصفة عامة، يبين التقرير بجلاء التفاؤل الذي تعززه الطريقة التي من الواضح أنها مرضية والتي تجري بها عملية الرصد على الحدود. وقد تساعد ترتيبات الرصد هذه على تحسين العملية السياسية الرامية الى تحقيق السلم وضمان صلاحية اتفاقات وقف إطلاق النار ووقف عمليات القتال، التي وقعتها في كانون الأول/ديسمبر الماضي الأطراف البوسنية في الصراع.

يشير التقرير الى أن التحسن قد يسر تقديم المساعدة الإنسانية من جانب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومن جانب الصليب الأحمر، كما اتضح في التقارير أن قوات الأمم المتحدة للحماية تعرض على أعضاء مجلس الأمن بصفة دورية منتظمة الحالة في الميدان.

ورغم مواقف الأطراف التي يبدو أنه لا يمكن التوفيق بينها، فإن وفد بلادي يرى أن وقف فرض القيود وغيرها من التدابير المشار إليها في الفقرة ١ من القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، وكذلك في الفقرتين ١ و٣ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا الآن، لمدة مائة يوم أخرى ، خطوة للأمام في العملية السياسية الرامية الى تحقيق السلم والمصالحة.

لذلك، يؤيد وفد بلادي مشروع القرار المقدم من جانب البلدان المتبنية له في مجموعه. لكن علينا أيضا أن نأخذ في الحسبان أن الحوادث الخطيرة لا تزال تقع في هذه المنطقة المضطربة التي حطمها الصراع، ومن ثم، علينا أن نحث جميع أطراف الصراع على أن تمتثل امتثالا صارما لجميع قرارات هذا المجلس وللاتفاقات التي توصلت اليها هي نفسها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل هندوراس على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد ايواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتقدم وفد نيجيريا إليكم - سيدي - بتهانئه على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ونحن على ثقة من أنكم ستؤثرون بكفاءتكم على أعمال المجلس. ويمكنكم أن تركنوا الى تعاون وفد بلادي المستمر في اضطلاعكم بمهامكم الهامة.

أود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلادي للسفير مانزي باكوراموتسا، الممثل الدائم لرواندا، للأسلوب القدير الذي أدار به شؤون المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر.

ونرحب بألمانيا واندونيسيا وإيطاليا وبوتسوانا وهندوراس في عضوية المجلس، ونتمنى لها أطيب الأماني، وهي تشغل أماكنها في المجلس وتقدم إسهاماتها في أعماله للنهوض بالسلم والأمن الدوليين.

نرحب كذلك في مجلس الأمن بوزير خارجية إيطاليا، سعادة السيد انطونيو مارتينو ونشكره على إسهامه الهام في المداولة.

أثناء النظر يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) بشأن تخفيف بعض الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، أعرب وفد بلادي عن تحفظاته بسبب التوقيت في الدرجة الأولى. إن المضمون العام للقرار وأحكامه الأساسية، التي طالبت بتعليق الجزاءات المفروضة على الرحلات الجوية المدنية. والأنشطة الرياضية والثقافية، كانت مقبولة عموما لدى وفد بلادي. لقد سلمنا بضرورة إيجاد سبل ووسائل تشجيع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الاستمرار في قبول خطة السلم التي قدمها فريق الاتصال وقطع الصلة بين بلغراد وبالي.

بيد أن الإطار الذي ناقشنا فيه مشروع القرار كان إطارا تمنينا لو كان مختلفا. وقلنا آنذاك بأننا لو نظرنا في القرار بعد استلام مجلس الأمن لتقرير الأمين العام الذي يفيد بأن الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر المعني بيوغوسلافيا السابقة قد أكدا

بأن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كانت تنفذ على نحو فعال القرار القاضي بإغلاق الحدود بينها وبين جمهورية البوسنة والهرسك، لكان وفد بلادي قد صوت مؤيدا مشروع القرار. وبما أن الحالة لم تكن كذلك، فقد امتنع وفد بلادي عن التصويت. وبهذا، فإننا أعربنا مع ذلك عن الأمل بأن تحترم سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التزاماتها من خلال التنفيذ الفعال لقرارها بإغلاق الحدود الدولية بينها وبين جمهورية البوسنة والهرسك.

ومنذ اعتماد القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، تلقينا تقارير شهرية من بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، أكدت أن القرار السياسي الذي اتخذته بلغراد بوقف العلاقات السياسية والاقتصادية مع بالي ما فتئ قائما. وعلاوة على ذلك أكدت بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة في الفقرة ٢٨ من تقريرها الأخير التدابير الجديدة الهامة التي اتخذتها بلغراد ردا على الملاحظات التي تقدمت بها البعثة لضمان الإغلاق الفعال للحدود أمام جميع السلع باستثناء المواد الغذائية والأدوية والإمدادات الإنسانية الأخرى.

وهذه التطورات إيجابية جدا ومشجعة جدا، ونرحب بها ونهيب بسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تستمر على هذا المنوال. ومع ذلك، فإننا ندرك الثغرات القائمة على الحدود التي تمتد لمسافة ٤٥٠ كيلومترا التي يمكن أن تقع الانتهاكات من خلالها، وقد وقعت فعلا في الماضي. وهذه الأحداث قوضت من فعالية الجزاءات المفروضة بموجب القرار ٩٤٢ (١٩٩٤)، وأخلت أيضا بالتوازن الوارد في القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) بين الإغلاق الفعلي وتخفيف الجزاءات. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي يذكر باقتراحات مجموعة حركة عدم الانحياز أثناء شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ التي تهدف إلى ضمان التنفيذ الصارم للفقرة ١٢ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) والقرار ٩٤٣ (١٩٩٤). وكنا عرضنا هذه المقترحات على المجلس بشكل مشروع قرار، إلا أنه ووجه مع ذلك بحق النقض. ووجدنا صعوبة في فهم فرض حق النقض، في مواجهة القتال الدائر آنذاك في منطقة بيهاتش، والذي شعرنا بأنه يتغذى بالوقود الذي يجري تحويل وجهته إلى صرب كراييتا عبر الحدود إلى داخل كرواتيا. والأكثر من ذلك، فإن مشروع القرار كان يراد به تعزيز التدابير القائمة هناك.

لقد أشرنا إلى دمج بعض عناصر ذلك الاقتراح في مشروع القرار الحالي المعروض علينا؛ ونعتقد أن الفقرتين ٣ و ٤ من المنطوق، تتضمنان تحسينات هامة بالمقارنة بأحكام القرار ٩٤٣ (١٩٩٤). علاوة على ذلك فإن إدراج الفقرة ٢ من المنطوق، وفقا لاقتراح قدمته مجموعة حركة عدم الانحياز، في مشروع القرار يمثل عنصرا هاما آخر. ونحن نشعر بالامتنان لتمكن مقدمي مشروع القرار من إدراج هذه الإشارة إلى الاعتراف المتبادل من جانب جميع دول المنطقة بالسيادة والسلامة الإقليمية والحدود الدولية. إن الاعتراف بهذا المبدأ وقبوله من جانب جميع الدول يمثلان دون شك بذرة حل الأزمة في البلقان.

في ضوء ما تقدم ونظرا للتحسن الذي طرأ مؤخرا على آفاق التسوية السلمية للصراع في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وفي ضوء الاتفاقات المتعلقة بوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية، فإن وفد بلادي يعتقد أن التصويت بالتأييد على مشروع القرار هذا سيعطي دفعة إضافية لعملية السلام. ونتيجة لذلك، فإن وفد بلادي سيصوت لصالح مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة لممثل الصين.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أهنئكم، سيدي تهنئة حارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر في هذه المناسبة الميمونة حيث كل شيء يكتسي حلة جديدة. وإنني لعلى ثقة أنه نظرا لحكمتكم وخبرتكم الثرية فإنكم ستقودون أعمال المجلس إلى النجاح. أود كذلك أن أشكر السفير باكوراموتسا، رئيس المجلس أثناء الشهر المنصرم، على إدارته الناجحة لأعمال المجلس أثناء الشهر الماضي.

أود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن أسفي لمغادرة أعضاء تركوا المجلس في نهاية العام الماضي. وإنني أثني عليهم لما قاموا به من عمل في المجلس، وآمل أن يستمروا في اهتمامهم بأعمال المجلس.

وأود أن أرحب بحرارة أيضا بشركائنا الجدد - أي ممثلي ألمانيا وإندونيسيا وإيطاليا وبوتسوانا وهندوراس. وإننا نتعهد بتعاوننا التام معهم في أعمال المجلس.

يود وفد الصين أيضا أن يرحب بحرارة بوزير خارجية إيطاليا، سعادة السيد أنطونيو مارتينو. ويسعدنا أن يكون حاضرا بيننا اليوم أثناء عمل المجلس.

منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤)، استقرت الحالة على طول الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك. فالتقارير الثلاثة للرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة التي أحالها الأمين العام إلى مجلس الأمن أفادت بأن التعاون بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبعثة الدولية ما زال مرضيا؛ وتواصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الوفاء بالتزامها، ولا تزال الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك مغلقة بصورة فعالة. وهذا التطور يسعدنا ونرحب به.

لقد أيد الوفد الصيني دوما الجهود السياسية التي يبذلها المجتمع الدولي، بما فيها جهود الممثل الخاص للأمين العام وجهود الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة لحل مسألة البوسنة والهرسك بطريقة سلمية. ونرى أن الجهود المبذولة من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في مجال تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) تستهدف حث صرب البوسنة على قبول خطة السلام.

وفي الشهر الماضي، اتخذت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تدابير اضافية للإبقاء على الحدود مغلقة على نحو أشد فعالية، وهو دعم كبير لعمل البعثة الدولية. وينبغي للمجتمع الدولي، إذن، أن يشجع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على مواصلة الوفاء بالتزامها، وبذل جهود إضافية من أجل إحلال السلم في البوسنة والهرسك، كي تتمكن الأطراف المعنية من اتخاذ تدابير إيجابية إضافية لدفع عملية تسوية سياسية شاملة للصراع في البوسنة والهرسك.

إن الوفد الصيني يعتقد أن الصراع في يوغوسلافيا السابقة ينبغي تسويته سلميا عن طريق المفاوضات والحوار. ونحن، من حيث المبدأ، لا نحبذ تسوية النزاع هناك من خلال الجزاءات أو التدابير الالزامية، لأن ذلك قد برهن على أنه لا يساعد في تسوية المشاكل، بل يفاقم المتناقضات في المنطقة، ويجلب معاناة هائلة لشعوبها ويسبب ضررا خطيرا لاقتصاد البلدان الثالثة التي تنفذ الجزاءات، ولا سيما البلدان المجاورة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولقد أعرب الأمين العام في وثيقة مجلس الأمن S/1995/1 عن شواغل وآراء متشابهة.

بناء على ذلك الموقف يؤيد الوفد الصيني تمديد الأحكام ذات الصلة بتخفيف الجزاءات في القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) وسيصوت لصالح القرار الذي سنتخذه. وفي الوقت نفسه، يود الوفد الصيني أن يشير الى أنه توجد بعض العناصر في مشروع القرار، وهي تتعلق بالقرارين ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٨٢٠ (١٩٩٣)، والتي أبدى الوفد الصيني، بناء على موقفنا المبدئي، تحفظاته عليها في مناسبات سابقة. وموقفنا حيالها يبقى دون تغيير الآن.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي في هذه الجلسة الرسمية الأولى لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم الرئاسة وبتمني كل النجاح بقيامكم بهذه المهمة المسؤولة. وأود أن أؤكد لكم على أن باستطاعتكم الاعتماد على دعمنا.

أود كذلك أن أطلب الى الوفد الرواندي أن ينقل امتناننا الى الممثل الدائم لبلده، السفير باكوراموتسا، على العمل المكثف الذي قام به، جنبا الى جنب مع وفد بلده، في ترأس مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وأود كذلك أن أنضم الى الزملاء الذين أعربوا عن الامتنان لممثلي الأعضاء الذين كانوا غير دائمين في مجلس الأمن في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على تعاونهم في عملنا، وأود أن أرحب بالأعضاء الجدد. واسمحوا لي أيضا، أن أنقل من خلال الوفد الايطالي امتناننا لوزير الشؤون الخارجية في ايطاليا، السيد أنطونيو مارتينو، على البيان الذي أدلى به.

إن اليوم يصادف انتهاء الأيام المائة الأولى من تاريخ تنفيذ التعليق الجزئي للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)عندما اتخذ القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، كان العامل الأساسي في موقف دول عديدة يتمثل في أن سياسة حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ينبغي أن تحاكم لا على أساس الأقوال، بل على أساس الأفعال الملموسة، ويجب أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار عندما تتخذ القرارات في ما يتعلق بتعليق اضافي للجزاءات. وكما ذكر متكلمون من قبل، لا أحد يشك في أن النوايا التي أعلنت عنها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تؤيدها الأفعال الملموسة. فلقد تلقى المجلس أربعة تقارير من الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، تؤيد التنفيذ الفعال من جانب بلغراد لقرارها القاضي بإغلاق الحدود مع البوسنة، وتفيد بدرجة عالية من التعاون من جانب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في حل المشاكل الناجمة. وهذه التقييمات مبنية بصورة خاصة على معلومات وفرها الأعضاء الدوليون في بعثة المؤتمر المعني بيوغوسلافيا السابقة، الذين تم وزعهم على الحدود تماما ويسيطرون سيطرة كاملة على الحالة، فيما يتعلق بالتعاون على ايصال الامدادات الانسانية عبر الحدود.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نضع نصب أعيننا الجوانب السياسية للمسألة. وخلال الأيام المائة الماضية، أصبحنا جميعا مقتنعين بأن الخط افلبناء لحكومة يوغوسلافيا يؤتي ثمارا عملية، فالاتفاقات الاقتصادية الموقعة بين الحكومة الكرواتية والسلطات الصربية المحلية في المناطق التي تقوم الأمم المتحدة بحمايتها، تسجل تحقيق هدف طال انتظاره يتمثل في انشاء تسوية مؤقتة في جمهورية كرواتيا. وقبل اسبوعين، دخل حيز النفاذ اتفاق يتعلق بالوقف الكامل للأعمال العدائية في البوسنة والهرسك ولقد ظهرت مؤخرا تغييرات مشجعة في سلوك قيادة الصرب البوسنيين حيال خطة السلم التي أعدها فريق الاتصال. وكل هذا التغير الايجابي غير المشكوك فيه أصبح ممكنا الى حد بعيد بفضل الخط البناء والثابت لحكومة يوغوسلافيا.

لهذه الأسباب مجتمعة إن روسيا على اقتناع بأن ثمة أكثر من أسس كافية للاتفاق على تدابير جديدة لتشجيع بلغراد، وفقا للفقرة ٥ من القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، التي ذكر مجلس الأمن فيها بوضوح قراره القاضي بأن

> "يبقي الحالة قيد الاستعراض عن كثب، وأن ينظر في اتخاذ خطوات أخرى بشأن التدابير المنطبقة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، على ضوء أي تقدم آخر يحدث في الحالة".

ونحن نعتقد أن تقدما قد أحرز وشهده الجميع، ويمكن لمجلس الأمن أن يتخذ، كحد أدنى، قرارا يقضي بتمديد غير محدود للتدابير المنصوص عليها في القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، وبالنظر أيضا في تخفيف اضافي للجزاءات.

وفي هذا الصدد، ننطلق من موقفنا المبدئي الذي يستلزم الاستجابة على نحو مناسب وفي الوقت المناسب للتغيرات الايجابية التي تظهر في سياسات جميع الدول التي تطبق عليها جزاءات. ومما نأسف له أسفا شديدا أن المجلس لم يتمكن من الاتفاق على مشروع قرار كان يمكن أن يوفر تدابير تشجيعية إضافية ويحقق بالتالي دفعا لعملية السلم. ومشروع القرار المعروض علينا يوفر لنا في الواقع عددا من البدع غير المبررة تماما، التي تسير باتجاه معاكس لتوصيات الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، والتي نخشى أن تكون قادرة على تهديد المكاسب التي تم التوصل اليها من خلال الجهود التي يبذلها فريق الاتصال. وفي المشاورات السابقة، ذكرنا شاغلنا بوضوح، ولكنه لم يؤخذ بعين الاعتبار، الأمر الذي سبب لنا خيبة أمل كبرى. لهذا السبب، فإن روسيا التي تؤيد بلا تحفظ تمديد الرفع الجزئي للجزاءات، لا يمكنها أن تشارك في المسؤولية عن الآثار السلبية المحتملة المترتبة على اعتماد مشروع القرار في صيغته الحالية، ولا يمكن أن تؤيده.

إننا نأمل في أن المبدأ المتفق عليه فعلا في مجلس الأمن، القائل بأن الطرف المستحق ينبغي تشجيعه - سينفذ في المستقبل على نحو أكثر تماسكا، وهذا أمر ضروري من أجل الاسهام في عملية السلم ومن أجل العدالة الأولية على حد سواء. وروسيا تزمع على مواصلة التعاون بنشاط مع شركائنا في فريق

الاتصال ومع جميع أعضاء مجلس الأمن في الجهود من أجل التسوية في البوسنة وفي يوغوسلافيا السابقة عموما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/21.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
الاتحاد الروسي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يوجد ١٤ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء، وامتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٩٧٠ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن مجرد بداية رئاستكم لمجلس الأمن أكدت لنا أن المجلس في أيد أمينة. وهذا شيء يبعث السرور في نفوسنا، ولكننا لا نستغربه على الإطلاق.

وأود أن أعرب عن امتنان وفدي لرواندا على رئاستها للمجلس في الشهر الماضي، التي أوفت بكل توقعاتنا.

يرحب وفدي بالقرار الذي اتخذه المجلس بتمديد تعليق بعض الجزاءات المنطبقة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والتي اعتمدت في أيلول/سبتمبر في القرار ٩٤٣ (١٩٩٤). ذلك القرار أخذ في الحسبان تغيرا أساسيا حدث في آب/أغسطس، حينما قررت سلطات بلغراد التي قبلت خطة فريق الاتصال، أن تقطع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع قيادة بالي.

ومنذ ذلك الحين، احترمت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) التزامها بإغلاق حدودها مع أراضي جمهورية البوسنة والهرسك الواقعة تحت السيطرة الصربية، وتعاونت مع بعثة المراقبة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وجميع تقارير الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر تشهد على ذلك. ويرى وفد بلادي أن تجديد تعليق بعض الجزاءات المنطبقة على بلغراد، لها، بالتالي، كل ما يبررها.

عقب إبرام اتفاق بشأن الوقف العام للأعمال القتالية، من الأهمية بمكان إعطاء دفعة جديدة لعملية المفاوضات على أساس قبول خطة فريق الاتصال باعتبارها نقطة بداية. ووفدي يشجع بقوة سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على المثابرة في احترام التزاماتها، وزيادة تحسين تعاونها مع بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ومواصلة دعم خطة وإجراءات فريق الاتصال في سعيه إلى حل سياسي في البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل فرنسا على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم مهام منصبكم، وأن أشكر سفير رواندا على العمل الذي أنجزه في شهر كانون الأول/ديسمبر. أود أيضا أن أرحب بالأعضاء الجدد الذين انضموا الى المجلس في ١ كانون الثاني/يناير.

لا شك أن الجزاءات الاقتصادية التي فرضها هذا المجلس على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والصرب البوسنيين في قرارات متتالية، كانت عاملا رئيسيا في

التقدم المحرز مؤخرا باتجاه خلق الظروف اللازمة لوضع حد للفوضى في يوغوسلافيا السابقة. إن أثرها على اقتصاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كان السبب الرئيسي في القرار الذي اتخذته بلغراد في آب/أغسطس الماضي بقطع علاقاتها مع الصرب البوسنيين، وتأييدها غير المشروط لخطة فريق الاتصال من أجل السلام في البوسنة. وكان قرار سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتعزيز هذا التغيير في سياستها بقبول وجود دولي على حدودها مع البوسنة، قرارا سارا وهاما. والرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ومنسق البعثة، السيد بلناس وجميع أعضاء البعثة يستحقون الإشادة بعملهم الذي يضطلعون به في أكثر الأحيان في ظل ظروف صعبة والذي يستغرق ساعات طويلة. ونطالب الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتعزيز عمل البعثة في الأشهر القادمة.

ومجلس الأمن، اعترافا منه بمغزى قرار سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأهمية قطع العلاقات بين بلغراد وبالي، اتخذ قرارين في أيلول/سبتمبر الماضي. القرار ٩٤٢ (١٩٩٤) مدد وشدد الجزاءات ضد الصرب البوسنيين. والقرار ٩٤٣ (١٩٩٤) سمح بتعليق محدود للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، شريطة أن يواصل الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي التأكد من أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تمتثل لأحكام قرارها الأصلي بإغلاق حدودها مع البوسنة. وقد قدم الرئيسان المشاركان الآن أربعة تقارير يؤكدان فيها جميعا أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تفي بالتزاماتها. وبالطبع، حدثت حالات تهريب. ولكننا لاحظنا أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ترد بسرعة على هذه الحالات، وتتخذ ما يلزم من خطوات كلما نبهتها بعثة المؤتمر بحدوث انتهاكات. ونحن نرحب بالإجراءات التي اتخذتها للإبقاء على الإغلاق الفعال للحدود. ومن الأساسي أن يستمر هذا التعاون وأن يتكثف، إذا أرادت الإبقاء على تعليق الجزاءات.

إن القرار الذي اتخذه المجلس لتوه والذي كان بلدي ضمن مقدميه يمثل استجابة معقولة ومتوازنة لتعاون بلغراد على مدى المائة يوم الماضية. والقرار يسمح بتمديد تعليق التدابير المختلفة المنصوص عليها في القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) لفترة مائة يوم إضافية. وهو يسعى الى إزالة أي غموض حول تطبيق القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) المتعلق بمرور الشحنات عبر الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة؛ ويعطي توجيهات للجنة الجزاءات بإيلاء أولوية واضحة للطلبات المقدمة بشأن المساعدة الإنسانية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إن الجزاءات تفرض لتحقيق تغيير في السياسة لا للتأديب. وهي تعزز الاستراتيجية التي يتبعها فريق الاتصال، الذي يشارك بلدى في عضويته، لزيادة الضغوط على الصرب البوسنيين حتى يعودوا الى طاولة التفاوض. ومن الأساسي أن تستمر بلغراد في دعم نهج فريق الاتصال، وأن تبقي الحظر على الصرب البوسنيين، وتكثف الضغوط على صرب كرايينا لوقف انتهاكات الحدود الكرواتية ـ البوسنية، وتنفيذ الاتفاق الاقتصادي في كرواتيا. وكما قلنا من قبل، فإن تخفيفا إضافيا للجزاءات أمر ممكن، ولكن فقط في حالة إحراز تقدم كبير آخر نحو الهدف المتمثل في تحقيق تسوية سياسية دائمة في يوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بتهاني وفدي على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ومازلنا على ثقتنا الكاملة بأنكم ستوفرون للمجلس قيادة فعالة، بما عرف عنكم في الماضي من حكمة ومهارة دبلوماسية.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السفير مانزي باكوراموتسا، الممثل الدائم لرواندا، على توفيره القيادة المقتدرة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وفدي لعبارات الترحيب التي وجهها أعضاء مجلس الأمن لإندونيسيا بوصفها عضوا جديدا في المجلس. اسمحوا لي كذلك أن أنضم الى سائر أعضاء المجلس في الترحيب بوزير خارجية إيطاليا بين ظهرانينا.

مافتــئ مجلس الأمــن ينظـر في نزاع البوسنة والهرسك لما يقرب من ثلاث سنوات، وهو نزاع يمثل تهديدا مستمرا لصون السلم والأمن الدوليين. لقد بلغ حجم الموت والدمار والفظائع المرتكبة والمعاناة الناجمة عنه حدا أصاب العالم بالذهول. والبوسنة والهرسك، بحرمانها من حقها في الدفاع عن النفس بسبب حظر على الأسلحة أسيء تقديره، تواجه الاحتمال الكئيب بتفكيك قسري لمجتمعها المتعدد الأعراق والثقافات والأديان، والقضاء الوحشي على شعبها، وتآكل استقلالها وسيادتها.

إن العدوان الغادر لصرب البوسنة يستمر بالاحتلال العسكري الصارخ لصالحهم، الاحتلال الذي استغلوه لاغتصاب ما يصل الآن إلى ٧٠ في المائة من أراضي البوسنة لتكوين "صربيا الكبرى" من الأرض البوسنية. ولم تردعهم الادانات والتحذيرات والجزاءات والعزلة الدولية عن عدوانهم ونفاقهم.

وفي هذه الأثناء، لم تلق مطالبات شعب البوسنة والهرسك بتدخل دولي فعال، أو على الأقل برفع حظر السلاح، آذانا صاغية. وآثار حظر السلاح المستمر على ضحايا الصراع واضحة: سيكون هناك مزيد من القتل للمدنيين العزل، ومزيد من الفظائع ومزيد من التدمير.

إن رفــض صرب البوسنة لخطة السلام التي شرع فريق الاتصال المؤلف من خمسة بلدان فيها لا يعني إلا أنهم يعتزمون الاستمرار في المذبحة. وبينما تستمر محاصرة وخنق سراييفو، شهدنا هجماتهم الغادرة على "المناطق الآمنة"، كما يتضح من هجومهم الغادر على مدينة بيهاتش. وفي هذه المناسبة، أخفقت قوة الأمم المتحدة للحماية في الاضطلاع التام بولايتها المتمثلة في وقف أو صد العدوان الذي شنه صرب البوسنة. إن التطورات الأخيرة في منطقة بيهاتش مقلقة بصفة خاصة لأنها تتضمن عدوانا عبر الحدود من جانب ما يدعى بقوات صرب كرواتيا، شن من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في جمهورية كرواتيا. وفي نفس الوقت، أدى ترحيل مئات الآلاف من اللاجئين والزيادة الحادة في عدد الأشخاص المشردين إلى زيادة تفاقم الحالة المتدهورة بالفعل.

إن تحقيــق الأمــل الذي أثاره اتفاق وقف إطلاق النار ووقف القتال الذي تــم التوصل إليه في الشهر الماضي - والأمل بأن يؤدي الاتفاق إلى إنهاء الحرب وإقرار سلم عادل ودائم - ما زال يراوغنا، لأن المعتدي ما زال ينتهك دون عقاب التزاماته بموجب الاتفاق.

وإزاء هذه الخلفية ينظر وفدي إلى المأساة التي أحاقت شعب البوسنة والهرسك. يجب على اندونيسيا أن تؤكد بأن السلم غير العادل لا ينبغي أن يفرض على البوسنة والهرسك وأن صرب البوسنة لا ينبغي السماح لهم بإملاء شروط التسوية السياسية. وإن استرضاء صرب البوسنة يمكن أن يؤدي إلى مأساة ذات نطاق أوسع من المأساة القائمة الآن في تلك الأرض المنكوبة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضغط بقوة على صرب البوسنة لقبول اقتراح السلام لفريق الاتصال المؤلف من خمسة بلدان.

لقد لاحظ وفد اندونيسيا التقارير المقدمة من الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. ونتعاطف تماما مع أعضاء البعثة للمتاعب التي يتعرضون لها لدى اضطلاعهم بمهامهم تحت قيود مالية ومادية وتشغيلية قاسية وفي ظروف صعبة. وهذا ببساطة يزيد من تقديرنا للتقارير.

بيد أن الشاغل الرئيسي لاندونيسيا هو أن هناك، بالرغم من تأكيد التقارير بأن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تواصل الوفاء بالتزامها بإغلاق حدودها مع المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات صرب البوسنة في جمهورية البوسنة والهرسك، ادعاءات واسعة الانتشار بانتهاكات في شكل نقل للمواد الاستراتيجية والأفراد. والتقارير بتزويد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية غير شرعي بالوقود المهرب لما يدعى بصرب كرايينا في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في كرواتيا، وكذلك الوزع الصربي لقذائف أرض جو حول المناطق الآمنة غوراجدة وزيبا وسريبرينتشا تدلل على انشغالنا إزاء مدى فعالية إغلاق الحدود.

إن مسألة نقل الوقود مدرجة في آخر تقرير للبعثة، ولكن وفدي كان يود أن تعالج بالمثل مسألة التزويد المزعوم لمنظومات الدفاع الجوي عبر حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأســود) وفـــي المناطق الواقعة تحت سيطرة صرب

البوسنة في جمهورية البوسنة والهرسك. ونرى أنه ما لم يجر تناول مثل هذه الشواغل، فإن بعثة المؤتمر الدولي إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تجازف بأن ينظر إليها على نحو متزايد أنها لا أهمية لها بالنسبة للتطورات الميدانية.

إن ملاحظة التعارض بين التطورات الفعلية في أرض الواقع والتأكيدات التي تصدرها البعثة بشأن الالتزام المستمر من جانب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإغلاق حدودها مع جمهورية البوسنة والهرسك، حتمية تقريبا، بالنظر إلى القيود التي يتعين على البعثة العمل في إطارها، وبصفة خاصة، الصلاحيات التي يتعين عليها أن تعمل في إطارها. ودون الرغبة بأي حال في التقليل من شأن تفاني أعضاء البعثة، يجب علينا أن نعترف أنه، في ضوء الصلاحيات الحالية، وبالنظر إلى الموارد المحدودة التي تعمل في إطارها، يبدو أن قدرتها على أن تكفل بفعالية أكبر امتثال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لالتزاماتها قد تناقصت.

وفيما يتصل بمشروع القرار المعروض علينا الآن، يجدر التذكير بأن وفدي قد أعرب بالفعل عن تحفظاته إزاء تحقيق الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بناء على قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤). ونرى أن هذا الإجراء كان سابقا لأوانه. فقد اتخذ بعجلة لا مبرر لها وفي تجاهل تام لتورط جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأزمة برمتها. ومن المهم بالمثل أن القرارات التي اتخذها المجلس في هذا السياق تنص بوضوح على الخطوات التي يجب على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اتخاذها لتخفيف الجزاءات المفروضة عليها. وهذا يتجاوز بوضوح مجرد الوعد بإغلاق الحدود مع جمهورية البوسنة والهرسك.

وعلى وجه التحديد، تعلق اندونيسيا أهمية خاصة، ضمن جملة أمور أخرى، على التدابير التالية التي يتعين اتخاذها قبل تخفيف نظام الجزاءات - اعتراف من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باستقلال البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية؛ الدفاع الفعال عن "المناطق الآمنة" وإنفاذ مناطق الاستبعاد؛ إنهاء حظر السلاح المفروض على البوسنة والهرسك؛ إنهاء السياسة الآثمة التي ينتهجها صرب البوسنة والمتمثلة في "التطهير الإثني"؛ تعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التام مع المحكمة الدولية لجرائم الحرب، بما في ذلك تسليم المشتبهين المطلوبين للعدالة. وباختصار، لا ينبغي أن يكون هناك أي تخفيف للجزاءات ما لم تعكس وإلى أن تعكس جميع آثار العدوان وما لم يعد وإلى أن يعاد تسليم الأراضي المحتلة عن طريق استخدام القوة.

ولهذا فإن لدى وفدي تحفظات جادة إزاء الحكم بمد تعليق الجزاءات مائة يوم أخرى، كما هو وارد في مشروع القرار المعروض على المجلس. وبالرغم من التفاني الذي يبديه أعضاء البعثة، يساورنا الشك في أن مراقبيها سيتمكنون من رصد حدود يبلغ طولها ٤٥٠ كيلومترا، واضعين في اعتبارنا أن التقديرات السابقة كانت تتطلب بعثة أكبر بكثير. ولهذا فإننا نطالب ببذل جهود متضافرة لتعزيز قدرة البعثة وكفالة وفاء حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتزامها الرسمي بإغلاق حدودها مع جمهورية البوسنة والهرسك.

وعلى وجه الخصوص، نود أن نؤكد على أنه أثناء الأيام الـ ١٠٠ الماضية لم تكن هناك أية دلائل على أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد اتخذت خطوات، فيما يتجاوز إغلاق حدودها المزعوم مع جمهورية البوسنة والهرسك الاتحادية، لتلبية الشروط الموضوعة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة - وهي خطوات ضرورية إذا أرادت رفع الجزاءات المفروضة عليها.

وبالرغم من هواجسنا فإننا ندرك إدراكا تاما العناصر الايجابية الواردة في مشروع القرار المعروض علنا. فلقد أثلج صدورنا، مثلا، كون المجلس، عن طريق مشروع القرار، يطالب جميع الدول والجهات الأخرى المعنية باحترام سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية وحدودها الدولية. ونرحب على الأخص بالحكم الوارد في مشروع القرار بالتأكيد على الشرط الوارد في الفقرة ١٢ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، بأن يكون التوريد والتصدير والشحن عبر المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في جمهورية كرواتيا والمناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الصربية من جمهورية البوسنة والهرسك - باستثناء الامدادات الانسانية الأساسية - غير مسموح بها إلا بترخيص مناسب من حكومة كرواتيا أو حكومة البوسنة والهرسك. وهذا الحكم يعالج بعض الشيء الشواغل القائمة إزاء التزويد

غير الشرعي لما يدعى بصرب كرايينا بالوقود، وهو التزويد الذي أشرنا إليه سابقا.

في ظل هذه الخلفية، وبالرغم من شكوكنا بشأن تمديد تخفيف الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، صوت وفد بلادي مؤيدا القرار الذي اعتمد توا. إن موقفنا بالنسبة لهذا الأمر يقوم على فهمنا أنه ما دام القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) قد بدأ فعلا عملية تخفيف الجزاءات، فإن الحكومة في بلغراد ستفي وفاء تاما بالالتزامات التي قطعتها على نفسها. وتأييدنا يقوم أيضا على افتراض أنه في أي وقت يبلغنا الأمين العام فيه بحدوث انتهاك كبير، فإن تعليق الجزاءات سينتهي فورا.

وسيكون من المعقول أن نتوقع أن يكون سلوك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بمنأى عن اللوم. وإلا فإن حكومتها يجب أن تكون مستعدة لمواجهة جزاءات أكثر أو حتى أشد قسوة. وأخيرا، ينبغي أن يكون على صرب البوسنة أن يقبلوا اقتراحات السلام التي قدمها فريق اتصال الدول الخمس والتي قبلتها حكومة البوسنة والهرسك فعلا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم بمناسبة توليكم الرئاسة. إن نشاطكم وإنصافكم ساعدا بالفعل وبشكل كبير في إنجاز أعمالنا خلال هذا الشهر، وأنا واثقة بأنهما سيظلان كذلك. وأود أيضا أن أشكر بحرارة الممثل الدائم لرواندا على عمله الشاق خلال كانون الأول/ديسمبر.

اسمحوا لي بأن أشارك زملائي في الترحيب بزملائنا الجدد فيما ستصبح فترة حافلة للغاية بالنسبة لمجلس الأمن، وفي شكر الذين أكملوا مدتهم. وبطبيعة الحال، نود أن نرحب، من خلال البعثة الإيطالية، بوزير الخارجية مارتينو، ونحن سعداء بأنه كان بيننا هنا.

إن نظام الجزاءات الذي فرضه المجلس منذ فترة حيوي لجهودنا لدفع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وصرب بالي على تفهم أن التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في البوسنة في صالحهم. إن القرار الذي اعتمدناه توا دليل على جهودنا لإقناع بلغراد بالضغط على صرب بالي لقبول سلام عادل وقابل للبقاء بدأ يؤتي ثماره. وينبغي ألا يكون هناك أي شك في أن رغبة حكومة بلادي في تأييد هذا القرار كانت نتيجة مباشرة لما توصلنا إليه من أن الحكومة في بلغراد قد تحركت لتنفيذ قرارها الخاص بإغلاق الحدود بجعلها أقل قابلية للتسلل منها بمرور الوقت، وهي عملية عززتها بشكل كبير بفرض تدابير جديدة في الأسابيع الأخيرة.

لكن جهودا أخرى يجب بذلها لضمان أن تكون الحدود مغلقة بشكل أكثر فعالية. وفي هذا السياق، شعرنا بسرور خاص لأن المجلس يؤكد اليوم من جديد حظره لنقل الشحنات خلال الأراضي البوسنية التي يسيطر عليها صرب بالي. ونحن، بقيامنا بهذا، لا نضيف أية أحكام. بجزاءات إضافية. إن القيام بنقل شحنات عن طريق أراض يسيطر عليها صرب البوسنة إلى المناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة في كرواتيا دون إذن من الحكومات ذات الشأن كانت، وما زالت، تشكل انتهاكات واضحة للفقرة ١٢ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣). والولايات المتحدة تتوقع الامتثال لتلك الفقرة.

لقد كانت هناك تلميحات، ليس من جانب أعضاء هذا المجلس، بأن أحكام الفقرة ١٢ من القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) لا تنطبق على نقل الشحنات من صربيا والجبل الأسود إلى أراض يستولي عليها الصرب في كرواتيا. ومن الواضح أن هذا الرأي لا يتفق مع قرارات المجلس السابقة، بما في ذلك قرار إغلاق الحدود الذي نستعرضه اليوم. إن التسامح بشأن نقل الشحنات غير المشروعة إلى المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة في كرواتيا بدون تأكيدات بأن هذه السلع لن ترجع إلى الأراضي التي يسيطر عليها صرب البوسنة يقوض منطق إغلاق الحدود. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن هذه الشحنات غير المشروعة تتناقض تناقضا واضحا مع قراراتنا نصا وروحا. وإن مجلس الأمن يؤكد مجددا أن هذه الشحنات محظورة. ونتوقع أن يقبل الآخرون قرار المجلس وأن يسترشدوا به.

ومع هذا، فإن فعالية إغلاق الحدود ستتطلب تيقظا مستمرا من جانب المجتمع الدولي، وبعثة المراقبة

التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة والمسؤولين في جمهورية يوغوسلافيا السابقة. ولا يمكننا أن نسمح بالرجوع إلى مستوى امتثال بلغراد غير الكافي السابق. ومع أننا نعتقد أن إغلاق الحدود فعال الآن - وذلك إلى حد كبير بسبب الإجراءات التي اتخذها المسؤولون في جمهورية يوغوسلافيا السابقة وبعثة المراقبة في الأربعين يوما السابقة على قرارنا اليوم - فإننا نتوقع أن نرى تحسنا مستمرا طوال الأيام المائة المقبلة.

إننا نتوقع، بشكل خاص، أن يكون هناك إغلاق مادي لجميع نقاط عبور الحدود التي لا تغطيها بعثة المراقبة على أساس ٢٤ ساعة يوميا؛ وتفكيك العبارات النهرية وإغلاق مواقع العبارات اغلاقا فعليا؛ والرصد المستمر لشحنات القطارات المارة بالبوسنة والهرسك؛ وإنهاء الصادرات الخارجة من البوسنة والهرسك؛ ومكافحة التهريب، حتى وإن قام به أفراد؛ وإنهاء جميع أنواع الدعم السوقي وغيره المقدم إلى القوات العسكرية لصرب البوسنة؛ والتحقيق الشامل والمحاكمة والمعاقبة بشكل دقيق للأفراد الذين ينتهكون اغلاق الحدود؛ وقطع الاتصالات السلكية واللاسلكية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والأراضي التي يسيطر عليها صرب بالي، وهذا ما فرضته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نفسها، ولكنها رفعته مؤخرا.

إننا نتطلع إلى تقارير الأمين العام المرحلية بشأن حالة إغلاق الحدود وبشكل خاص الى الشهادة بشأن نقل الشحنات المطلوبة وفقا للفقرة ٥ من المنطوق. إن عدم القدرة على توفير تلك الشهادة ستكون له آثار. وخلال الأيام المائة المقبلة نتوقع أن تواصل بلغراد تنفيذ التدابير الواردة في تقرير الرئيسين المشاركين المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير، وأن تتحرك قدما بشأن تدابير إضافية، بما في ذلك تلك التي ذكرتها، والتي تلزم لضمان الامتثال الفعال لالتزاماتها لإغلاق الحدود.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لجمهورية الأرجنتين.

أولا وقبل كل شيء، نيابة عن وفد بلادي، أود أن أعرب عن سروري لوجود وزير خارجية ايطاليا السيد انطونيو مارتينو في مجلس الأمن هذا المساء. وبالإضافة إلى هذا، فإن وفد بلادي يشكر وفد رواندا على عمله الشهر الماضي تحت قيادة السفير مانزي باكوراموتسا.

لقد صوت وفد بلادي مؤيدا القرار ٩٧٠ (١٩٩٥)، بعد أن درس بعناية التقارير المقدمة كل ثلاثين يوما من جانب الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة كما طلب بمقتضى الفقرة ٣ من القرار ٩٤٣ (١٩٩٤). وتلك التقارير، وآخرها وارد في الوثيقة S/1995/6 توفر شهادة بتنفيذ اغلاق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لحدودها مع تلك المناطق من جمهورية البوسنة والهرسك التي تسيطر عليها قوات صربية بوسنية.

وتلاحظ جمهورية الأرجنتين بارتياح الوفاء الفعال للالتزامات التي تعهدت بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونود أيضا أن نؤكد أن ذلك البلد ظل يتعاون لأكثر من ثلاثة اشهر بقليل مع مراقبي اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

ومع ذلك، لا تزال هناك خطوات هامة بحاجة إلى أن تتخذها حكومة ذلك البلد في عملية لاسلام. وعلى سبيلا المثال، نأمل أن تعترف قريبا رسميا بسيادة جمهورية البوسنة والهرسك. إن القرار الذي اعتمدناه توا يمد تعليقها الجزاءات لفترة مائة يوم أخرى، وبفضل الخبرة التي اكتسبناها، يعزز اجراءات المراقبة ذات الشأن. إن جمهورية الأرجنتين تؤكد مجددا اعتقادها بأنه في هذه الحالة ينبغي أن يستخدم تطبيق الجزاءات أو تعليقها لتشجيع التدابير المؤدية إلى تسوية سلمية تفاوضية في جمهورية البوسنة والهرسك.

ويود وفد الأرجنتين أن ينتهز هذه الفرصة ليبرز أهمية الاتفاقين المتعلقين بوقف إطلاق النار ووقف القتال اللذين توصلت اليهما أطراف الصراع في البوسنة والهرسك مؤخرا - في آخر كانون الأول/ديسمبر على وجه التحديد. اننا نعتبرهما بالغي الأهمية، ويثيرا فينا أملا متجددا في إمكانية إحراز تقدم نحو اتفاق دائم بين الأطراف، يقوم على خطة سلام فريق

الاتصـــــال، التي ستضع حـــدا لهذا الصراع الذي أدمى جمهورية البوسنة والهرســـك لفترة طويلة.

والآن استأنف مهامـــي بصفتي رئيسا لمجلـــس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون، وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠.